الدور النسائى فى النشاط الاقتصادى المنزلى
فى حضر مصر
دراسة استطلاعية فى منطقتى مدينة نصر والخليفة

زينب صالح الأشوح*

مقدمة:

يمثل العنصر النسائى نصف المجتمع تقريبا ، حيث بلغ عدد النساء فى مصر عام ١٩٩٩ زهاء ٢٩ مليون نسمة، بنسبة ٤٨,٨٪ من إجمالى السكان وتتركز أعلى نسبة منهن فى الريف ٤٣٪ (أى نحو ١٢,٦ مليون أنثى) بينما نسبة ٣٥,٢٪ منهن فى الحضر (١٠,٢ مليون انثى) وتعيش النسبة الباقية من النساء فى منطقة الحدود.

ووفقا للتعداد الاخير للسكان ، فقد بلغ اجمالى القوة النسائية العاملة فى مصر ٣,٨ مليون انثى (بنسبة ١٣,١٪ من اجمالى نساء الجمهورية) منهن ١,٦ مليون فى الحضر و ٢,٢ مليون فى الريف. أما عدد المشتغلات فعلا من تلك القوة النسائية العاملة فينخفض الى ٢,٩مليون انثى (١٠٪ من اجمالى نساء الجمهورية) - وترتفع نسبة المشتغلات في الحضر عنهن فى الريف حيث بلغت الأولى ٦,٢٪ من اجمالى نساء الجمهورية (١,٨ مليون انثى) فى مقابل ٣,٨٪ يعملن فى الريف (١,١مليون انثى).

أما النسبة الغالبة من النساء التى تصل الى نحو ٨٣,٣٪ (١٩ مليون انثى) فيقعن خارج القوة العاملة. وتشير السجلات الرسمية الى انهن عادة من ربات البيوت المتفرغات، أو الطالبات

* د. زينب صالح الاشوح:أستاذ مساعد اقتصاد - كلية التجارة- جامعة الأزهر.

المتفرغات للدراسة أو الزاهدات فى العمل[١]. ولقد تجاهلت تلك السجلات الرسمية - شأنها شأن الغالبية العظمى من الدراسات المتخصصة أن هناك فئة من تلك النساء يعملن فى انشطة غير رسمية لا وجود لها فى السجلات الرسمية ومنهن فئة لايستهان بها يمارسن انشطة اقتصادية داخل منازلهن.

ومن جهة اخرى توضح إحدى الدراسات المتخصصة ان هناك ارتفاعا فى معدل البطالة الاجمالى بوجه عام ، ويزداد الامر سوءاً بالنسبة للعنصر النسائى خاصة فى ظل الخصخصة . وتفسر الدراسة السبب فى تزايد معدلات البطالة النسائية بتفضيل القطاع الخاص لعمالة الذكور عن الاناث نتيجة للامتيازات التى تختص بها تشريعات العمل المرأة ، وأنه إن لجأ إلى العمالة النسائية فيكون ذلك بأجور اكثر انخفاضا[٢] .

ولعل من أهم المخارج التى يمكن اللجوء اليها كحل - على الأقل- قصير الاجل للآثار السلبية المصاحبة للظروف التحولية الراهنة، اللجوء الى ممارسة نشاط اقتصادى داخل المنزل حيث يمكن خلق فرص سريعة للعمالة فى ظروف سهلة واكثر تيسيرا من العمالة الخارجية - بالاضافة الى أن مثل تلك العمالة يمكن أن تشكل - فى مجموعها - قاعدة راسخة لصناعة قوية متنامية ، كما أنها تتيح اضافة منفعة استثمارية للمنزل السكنى.

أهمية الدراسة

مما لاشك فيه أن هناك تجاهلاً واضحاً للأنشطة الاقتصادية التى تتم داخل المنزل وقصوراً غير مقبول فى التعريف بتلك الأنشطة ، وفى اعطاء المساهمة النسائية فيها حق قدرها كقوة عاملة لها أهميتها ووزنها الاقتصادى الايجابى على مستوى الاسرة والمجتمع والاقتصاد القومى - من هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التى تقدم محاولة رائدة لرسم صورة توضيحية وارشادية عن النشاط المنزلى ودور المرأة فى انجازه ، ومدى الأهمية الاقتصادية الفعلية - والممكنة لهذا النشاط ولذلك الدور: ومن اجل التغلب على قصور الدراسات والاحصاءات فى تناول ذلك الموضوع الحيوى ، تقوم الدراسة ببحث استطلاعى لبعض الحالات المنتخبة من الواقع الفعلى.

الهدف من الدراسة

تقصى النشاط الاقتصادى والدور الذى تقوم به المرأة داخل المنزل من خلال ممارستها لأحد أشكال ذلك النشاط، بالتركيز على حضر مصر ، مع توضيح أهميته وكيفية ترشيده والنهوض به

واستخدامه كأحد الادوات الفعالة لمواجهة بعض التحديات المعاصرة فى مصر.

منهج الدراسة

نظراً لندرة الدراسات التى اهتمت بالنشاط الاقتصادى للمرأة داخل المنزل وبتوضيح أهميته الاقتصادية والاجتماعية، تقوم الدراسة الحالية بمحاولة تحديد صورة فعلية للنشاط المذكور ودور المرأة فى ذلك المجال. ويتم هذا من خلال القيام بدراسة استطلاعية لتقصى أهم أنواع وأشكال الانشطة التى تتم داخل المنزل فى منطقتين إحداهما شعبية والأخرى تضم أغلبية من موسرى الحال، حيث يفترض اختلاف النمط المعيشى الذى يمكن ان يؤدى الى اختلاف دور المرأة فى النشاط المنزلى فى كل من المنطقتين.

وعلى اعتبار ان القاهرة هى عاصمة جامعة تقريبا لكل طوائف الشعب المصرى ولمناطق يمكن أن تعد نماذج مشابهة لما هو موجود بالمناطق الحضرية فى مصر- وحتى الريفية منها (وذلك فى المناطق الشعبية على وجه الخصوص) ، لذا فقد تقرر اختيار الحالات محل الدراسة من منطقتين داخل القاهرة.

وباتباع أسلوب تعدد المراحل ، ثم الاختيار العشوائى المنظم، تم اختيار منطقتى مدينة نصر والخليفة لإجراء الدراسة المستهدفة، كما تم أيضا اختيار العينة بنفس الاسلوب وذلك مع الاستعانة ببعض الضوابط التى ستوضح فى حينه . هذا وقد استخدمت استمارة استقصاء دونت بياناتها بواسطة المؤلفة من خلال إجراء مقابلات شخصية ومباشرة مع الحالات المختارة على النحو الذى سيتم توضيحه تفصيلا فى جزء متقدم.

مصدر البيانات

نظرا لندرة الدراسات والاحصاءات التى قد تتعلق بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، تقوم الدراسة على مصدر جوهرى من البيانات وهى المستقاه من خلال دراسة الحالات المنتخبة من المناطق محل الدراسة.

نطاق الدراسة

نظراً لتميز النشاط والانتاج بالحضر عن النشاط النمطى الذى يتم داخل المناطق الريفية، يتركز الاهتمام على حضر مصر. كما يتوجه الاهتمام الرئيسى للدراسة- فيما عدا بعض الاستثناءات

المرتبطة بدواعى المقارنة- إلى النشاط النسائى الذى يتم داخل المنزل لهدف اقتصادى أو تسويقى . وتمثل المرأة محور الاهتمام الرئيسى وذلك لاعتبارين رئيسيين: أولهما ، أنها الطرف الأكثر تضررا من تطبيق سياسات التكيف - كما سوف يتضح لاحقا- والثانى ، الاعتقاد السائد حتى حينه بأنثوية أى نشاط يتم داخل المنزل، حتى وإن كان موجها للسوق.

محتويات الدراسة

على ضوء ماتقدم ، تبدأ الدراسة بعرض سريع لما تضمنته الدراسات السابقة ولما يمكن أن تتضمنه الاحصاءات الرسمية من دلالات ونتائج حول الوضع الحالى للعمالة النسائية فى حضر مصر بالتركيز على الوضع داخل المنزل وتوضيح نسبة المساكن مزدوجة الاستخدام (سكنية/انتاجية) وذلك على مستوى محافظات الجمهورية - وفى قسم تال تتم دراسة حالة لبعض النساء اللاتى يمارسن نشاطاً داخل المنزل فى كل من مدينة نصر والخليفة حيث يتضح من النتائج وجود بعض التميز الفعلى فى تلك الأنشطة بين المنطقتين المذكورتين ثم تختتم الدراسة بقسم أخير تقدم فيه صورة إجمالية للدور التنموى الذى تلعبه المرأة من خلال ممارستها لنشاط اقتصادى داخل منزلها وكيفية تفعيل ذلك الدور بشكل يتلاءم مع الظروف الراهنة والمستقبلية وفى خاتمة قصيرة تقدم بعض الاقتراحات اللازمة.

الفصل الأول: الانشطة والعمالة المنزلية النسائية فى حضر مصر

فى تحليل لوضع النساء فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا فى ظل التغيرات المعاصرة ، أشير فى احدى الدراسات الى انه برغم الدخول المتزايد فى الستينات - للعنصر النسائى فى مجالات العمل المختلفة (حتى تلك التى كانت قاصرة على الذكور) ، إلا أن الوضع اختلف فى الفترة الاخيرة حيث تضاءلت فرص العمالة النسائية فى القطاع الرسمى خاصة مع تطبيق سياسة الخصخصة مما أدى الى اتجاه الغالبية العظمى من النساء الى العمل بالقطاع غير الرسمى والارتباط بوجه عام بالانشطة البسيطة التى تدر عوائد دخلية ضئيلة من بينها بعض الانشطة التى تتم ممارستها داخل المنزل مثل الحياكة [٣].

وفى هذا القسم تتم محاولة رسم صورة عامة للنشاط الاقتصادى المنزلى للمرأة فى حضر مصر من خلال استعراض ماورد بالدراسات المعنية حول هذا الموضوع.

١-١ النشاط الاقتصادى المنزلى من خلال بعض الدراسات المتخصصة

فى دراسة حول تقدير العمالة النسائية فى مصر ، أشير إلى وجود تباين فى تقدير نسبة المساهمة النسائية فى قوة العمل بين المصادر المختلفة (مثل منظمة العمل الدولية ، ووزارة القوى العاملة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) وفسرت ذلك كنتيجة لاختلاف وسائل القياس والمفاهيم المستخدمة ومصادر البيانات - كما أوضحت الدراسة أن الانخفاض الكبير فى النسبة المعنية ليس انخفاضا حقيقيا لأن تلك التقديرات كلها أهملت النساء العاملات فى مجالات حيوية ولكن بشكل غير منظور مثل العمل فى الزراعة وللأسف فعندما قامت الدراسة بتحليل الوضع عند أخذ العمالة غير مدفوعة الأجر فى الحسبان والتى ترى أن تجاهلها يؤدى الى نتائج مضللة عند تقدير العمالة النسائية فى مصر ، ركزت الدراسة على العمالة النسائية فى الريف(سواء فى الزراعة أو الحياكة أو تربية الطيور وخلافه) ، ولم تتعرض صراحة للعمالة النسائية التى تتم داخل المنزل خاصة فى حضر مصر والتى يعتقد أنها إذا أخذت فى الحسبان لأدت الى تغيير التقديرات المذكورة تغييرا كبيرا[٤] .

وبوجه عام ، لوحظت الندرة الشديدة، خاصة بين الكتابات الاقتصادية المتخصصة، فى الدراسات التى تناولت ماتقوم به المرأة داخل منزلها من دور اقتصادى وإن تم التعرض لها فيكون بشكل عابر وبمعلومات بسيطة تكاد لاتضيف جديدا[٥]، وحتى فى الدراسة التى تعرضت للحديث عن النشاط المذكور فقد كان ذلك (ضمنا) لدراسة رئيسية حول القطاع غير الرسمى الذى يضم عادة الانتاج المنزلى، وعلى الرغم من النتائج الهامة التى تم استخلاصها من الدراسة المذكورة حول الانتاج المنزلى والمساهمة النسائية فيه فى حضر مصر ، إلا أنه لم تقدم فيها معايير قياسية وتصنيفية يمكن أن تستخدم لتحليل اكثر دقة وعمقا للنشاط المنزلى بشكل يميزه بوضوح عن غيره من الأنشطة . حتى تلك التى تتم داخل القطاع غير الرسمى ، وكان المعيار الوحيد المستخدم فى ذلك الصدد هو معيار (المنزل) حيث إن الانتاج المعنى هو الذى يتم داخل (المنزل) فاذا ما تم ذات النوع من المنتج خارج (المنزل) فهو يخرج عن نطاق الدراسة المعنية[٦].

وفى دراسة سابقة حول الموقف التنافسى لعمالة المرأة كانت أحد الحلول المقترحة للتوفيق بين الواجب الاساسى للمرأة (وهو رعاية منزلها وأسرتها) ورغبتها أو حاجتها للعمل الاقتصادى، أن تقوم المرأة بذلك العمل الاقتصادى داخل المنزل مع تصريف منتجاتها من منزلها أو عن طريق

مشروعات الأسر المنتجة وماشابهها[٧]. وكانت تلك من الدراسات القليلة التى اهتمت بالدور الانتاجى لعمل المرأة داخل منزلها وإن كان قد عرض فى إطار نمطى مبسط لايتلاءم والتطورات الهائلة المتلاحقة فى الآونة الأخيرة.

وعن دور المرأة داخل المنزل ، أشارت إحدى الدراسات إلى أنه كان انتاجيا إلى حد كبير فى الماضى حيث كانت تقوم بإنتاج كل احتياجات المنزل من أغذية وخبز وملابس وماشابهه، بينما أصبح الآن دورا استهلاكيا حيث تتجه الى شراء كثير من احتياجات المنزل من الخارج بدلا من تصنيعه مثل الحال بالنسبة للوجبات الجاهزة وشراء الحلوى الجاهزة [٨] ، وقد تكون المؤلفة محقة فى تلك الملاحظة إلا أن تلك النتيجة تفسر غالبا بخروج المرأة للعمل خارج المنزل وتحويل دورها الانتاجى من داخل منزلها إلى خارجه مما يضطرها لشراء تلك الاشياء الجاهزة لضيق الوقت المتاح لها لرعاية منزلها.

ومما يلاحظ بوضوح أن بداية دخول المرأة فى مجال النشاط الاقتصادى كان داخل المنزل ، ويستدل على صحة ذلك بما ورد فى إحدى الدراسات من أن المرأة لم تخرج الى العمل الخارجى - بمفهومه الحديث - إلا فى عصر محمد على مع بناء دولة مصر الحديثة ، ولقد بدأ ذلك على التحديد منذ إنشاء مدرسة الولادة عام ١٨٣٠ لتخريج فتيات متخصصات فى ذلك التخصص [٩] . غير أن كل الشواهد والمؤشرات التاريخية تشير إلى دخول المرأة المصرية فى كثير من الأنشطة الاقتصادية من قبل ذلك التاريخ غير أن ذلك كان يتم داخل المنزل ، بالمشاركة مع الابناء ، وتحت إشراف رب الاسرة الذى يتولى القيادة فى كل مجال يتعلق بالأسرة حتى ذلك النشاط الذى كان بدوره يمثل مهنة متوارثة بين الأجيال المختلفة للاسرة الواحدة وحرفة تدل عليها وكان تقسيم العمل بين أفراد الأسرة يتم لاعتبارات بيولوجية فقط كعامل السن أو النوع [١٠].

ومن الدراسات النادرة التى اهتمت بالتعرض إلى العمل المنزلى للمرأة ببعض الاهتمام ، تلك التى أجرتها Elizabeth Jelin وكان ذلك فى خضم تقصى وضع النساء العاملات بأجر فى مجال الصناعة وتغير هياكل الأسرة فى افريقيا [١١]. وفى تلك الدراسة اتبعت اسلوب المهام اليومية للمرأة فى عملها وفى منزلها ، وهنا ، لم تقع فى خطأ غالبية الدراسات المثيلة وهو اعتبار أن مهام المرأة داخل منزلها تقتصر فقط على الأعمال المنزلية الروتينية من رعاية اطفال وماشابهها ، لكنها أوضحت أنه فى المناطق الحضرية،عادة ماينظر الى العمل على أنه ذلك الذى ينجز فى مقابل مادى For Pay، والذى يتم خارج المنزل إلا أنها اشارت إلى وجوب تعديل ذلك باعتبار (العمل فى المنشأة العائلية

Family enterprise أو أى عمل آخر يتم بدون مقابل ، أو أى عمل يتم داخل المنزل بحيث يكون الغرض منه انتاج يوجه للسوق أكثر من توجيهه لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة) ضمن عمل المرأة بالمعنى الاقتصادى المألوف. وأخذت ذلك فى الاعتبار كأساس لدراستها التحليلية للحياة اليومية للنساء العاملات بحضر دول شمال افريقيا . وكان هذا التعريف الاقتصادى داخل المنزل من أبرز ماقدمته الدراسة من إضافات فبرغم بساطته ، إلا أنه أوضح العمل المعنى بشكل واضح ومقبول.

وفى مصدر بحثى آخر، نعثر على دراسة هامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا تتناول مشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى فى حى المطرية كأحد الاحياء الشعبية بمدينة القاهرة ولقد اختير ذلك الحى كنموذج لحى حضرى أو مدنى فى العالم الثالث حيث أنه يشمل مهاجرين من محافظات اخرى الى جانب سكان القاهرة ، ويبلغ نسبة ذوى النشاط فيه ٣٢,١٪ من إجمالى الذكور والاناث المقيمين بالحى، وفى حدود الوقت والتكلفة المتاحين اختارت الدراسة عينة قدرها ٢٠٠ حالة من الوحدات السكنية باتباع الاسلوب العشوائى المنتظم.

وفى الدراسة المشار اليها توا، اتضح ان الانتاج المنزلى يكاد يكون قاصرا على العنصر النسائى حيث نصت على "انحسار اعداد من يقومون بهذه النشاطات أو بعضها بدلا من المرأة" ويقصد بتلك النشاطات العمل المنزلى بشقيه : الموجه لخدمة الاسرة والموجه للسوق. وبرغم انها نتيجة غير جديدة من خلال الشواهد الحياتية المعتادة، إلا أن النتيجة تكتسب اهميتها من إثباتها من خلال دراسة ميدانية منظمة تناولت حى المطرية بصفة خاصة.

ولقد أوضحت اللجنة المعنية أن حوالى ثلث العاملات بالقطاع غير الرسمى فى حى المطرية (٣٧٪ من العينة محل الدراسة) كن يمارسن نشاطهن الاقتصادى داخل المنزل . وكانت غالبيتهن (٣٢,٥٪ من الاجمالى) تمارس تلك الانشطة بصفة منتظمة ومستمرة بينما تميز نشاط النسبة المتبقية بعدم الانتظام فى ممارسته داخل المنزل .

ومن النتائج الأخرى الجديرة بالاشارة هو توضيح مدى مساعدة المرأة فى نشاطها المنزلى الاقتصادى حيث أشير إلى أن ٣٢٪ من العاملات بالمنزل لايساعدهن أحد بينما ١٥٪ منهن يساعدهن الأولاد فقط و ١٤,٥٪ يتعاون معهن جميع أفراد الأسرة وبقية الحالات قد يساعدهن أم أو أب العاملة أو اقارب لها ، وكانت العاملات اللاتى ذكرت أن أزواجهن يساعدهن فى ذلك يمثلن

٥,٥٪ فقط. والواقع أن النتيجة الأخيرة تعتبر (من وجهة نظرنا) منطقية تماما حيث إن الزوج عادة مايكون مشغولا بنشاط يخصه هو بشكل مستقل، وإن ساهم فى النشاط المنزلى فعادة ماتدفعه طبيعته الذكرية الى إعلان أن ذلك هو عمله هو (مثل الحال عند بيع كشرى تكون المرأة هى الصانعة له) . وعلى أية حال ، فإن تلك النسب توضح لنا أهمية الدور الذى تلعبه المرأة (من خلال ممارستها لنشاط اقتصادى داخل المنزل) حيث يصحب ذلك استثمار وتشغيل للآخرين حيث ساهمت ٣٥٪ من نساء العينة فى استثمار طاقات أفراد الأسرة و ٣٣٪ منهن فى تشغيل الغرباء.

١-٢ أهم مجالات النشاط المنزلى وتسويقه ، ودوافع وصعوبات العمل به

بالتوغل بين الدراسات السابق عرضها ، اتضح أن الأنشطة الاقتصادية داخل المنزل عادة ماتنحصر فى عدة اشكال تقليدية مثل حياكة الملابس ، أشغال التريكو والكنفاه وصناعة الحلويات ، صناعة المخللات ، تربية الطيور ، تربية ماعز واغنام ، بيع مواد غذائية داخل المنزل ، وتصنيع اطعمة وبيعها داخل المنزل وذلك بالاضافة الى بيع مواد البقالة داخل المنزل (من زيت وسكر وشاى وصابون وخلافه) والعمل بالتمريض (توليد وإعطاء حقن وغيرها) ورعاية اطفال الجارات العاملات وكما نلاحظ فكل تلك الاعمال بسيطة وروتينية، ولاترتبط بمسار التطور الحضارى المعاصر ولا بالتغيرات الهائلة المتلاحقة المرتبطة به.

وعادة مايتم تصريف المنتجات المنزلية ببيعها بالكامل من خلال منافذ التسويق المعتادة أو تسويقها من خلال تلك المنافذ بمقابل متفق عليه مقدما . وهناك من يعرضن منتجاتهن على الزبائن وغيرهن يأتى إليهن الزبائن للحصول على منتجاتهن أو خدماتهم من داخل منازلهن . ولقد كانت غالبية الجهات المتعاملة مع أولئك فى المنتجات المنزلية من الاقارب أو المعارف أو الجيران . وذلك مايوضح (من وجهة نظرنا) عشوائية العمل الانتاجى والتسويقى ولايضمن صفة الاستمرارية لممارسة النشاط أو تدفق العملاء مما ينطوى على تهديد دائم بتوقف النشاط المذكور أو بانقراضه، أو على الأقل بعدم تطوره لغياب الحافز التسويقى الآمن له.

ولقد أبرزت إحدى الدراسات دور النشاط الاقتصادى الذى يتم داخل المنزل بشكل عابر كحل تلجأ إليه المرأة خاصة فى الفئة العمرية التى تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ عاما حيث تتزايد مسئولياتها عادة تجاه اسرتها من زوج وأولاد ، كما ركزت الدراسة على أهمية ذلك النشاط للمرأة المتقدمة فى

العمر لعدم مقدرتها على العمل خارج المنزل[١٢]. هذا ولقد لوحظ أن النظرة التقليدية الى عمل المرأة الاقتصادى داخل منزلها (على أنه مجرد حل لمشكلة اجتماعية وليس هدفا اقتصاديا فى حد ذاته) كانت هى الغالبة على العرض(العابر) الذى تضمنته تلك الدراسة حول عمل المرأة المنزلى.

ومن الاسباب الاخرى التى يمكن ان تدفع المرأة للعمل داخل المنزل أنه ملائم للظروف الأسرية أو لأنه العمل الوحيد المتاح أو لأنه ملائم لملء وقت الفراغ أو لأنه ييسر للعاملة مساعدة الأسرة بدخل معقول وثابت أو لأنه يساعد على سداد الديون، ويمكننا من خلال تلك الدوافع الموضحة أن نتبين بعض الأبعاد الاقتصادية للعمل المنزلى مثل الاستثمار الرشيد لوقت الفراغ والمساهمة فى رفع المستوى المعيشى للأسرة وتحسين أحوالها.

ومن بعض الدراسات المتخصصة يمكن التعرف على بعض المشاكل الهامة التى تعترض ممارسة العمل المنزلى كنشاط اقتصادى موجه للسوق. ومن أهم تلك المشاكل عدم توافر مستلزمات انتاج سلعة ما وارتفاع تكلفته إذا ما قورن بانتاج المثيل خارج المنزل (مثل الخبز) ، وتداخل العمل الموجه للأسرة مع العمل الموجه للسوق وعدم وجود حدود فاصلة بينهما مما لايتيح للعاملة داخل المنزل اداء منظما مقارنة بالعاملة خارجه ، وانخفاض الدخل من المنتج المنزلى مقارنة بمثيله المنجز خارج المنزل ، وعدم وجود تأمينات أو حقوق رسمية لحماية العاملات فى ذلك المجال وعدم وجود مكافآت تشجيعية. ونحن نميل الى إلقاء مسئولية وجود مثل تلك المشاكل على العاملة فى ذلك النشاط نتيجة للعشوائية المميزة لأدائها ، ولعدم انتظامها هى ذاتها فى أداء ذلك النشاط. كما أنها لا تأخذه بجدية كافية لحث الآخرين على احترامه كنشاط ، كما أن المرأة الماهرة يمكن ان تستغل الموارد المحلية المتاحة لها بشكل يمكنها من إخراج انتاج أقل تكلفة مما يتيح خارجه باستخدام موارد مشتراه بالكامل أو مستورده.

واذا كان الاستعراض السابق قد اتاح فرصة التعرف بشكل اجمالى - على النشاط الاقتصادى الذى يمكن ان يتم داخل المنزل ، وبعض الأبعاد الاخرى التى يمكن ان تتعلق بذلك النشاط- كما ورد فى الدراسات السابقة - فإن اكتمال الصورة المستهدفة يتطلب التعرف على الوزن النسبى للوحدات السكنية التى يتم استخدامها فى ممارسة النشاط المعنى أو بكلمات اخرى ، مدى تواجد الوحدات السكنية ازدواجية الاغراض . وبناء عليه. ننتقل الى الجزء التالى لاستعراض الهيكل التوزيعى للوحدات السكنية فى حضر مصر - مصنفا وفقا لأوجه الاستخدام.

١-٣ الوضع الراهن للوحدات السكنية / الانتاجية فى حضر مصر

على اعتبار ان المنزل هو المكان الذى يحتضن العمالة النسائية التى تهتم بها الدراسة الحالية ، وأنه يمثل "" الحد الفاصل"" الذى يميز الأنشطة الاقتصادية التى يمكن ان تقوم بها المرأة (داخل - أو خارج المنزل) والذى كثيراً مايستخدم كأداة لتصنيف حالة المرأة فى الدراسات التحليلية المتخصصة فسوف نحاول فى الجزئية الحالية أن نتعرف على الوحدات السكنية التى تستخدم فى ممارسة نشاط اقتصادى ايضا فى حضر مصر وذلك بالاستعانة بالجدول رقم (١).

بالنظر الى الجدول المعنى الذى يتناول الوحدات السكنية فى حضر محافظات مصر ، تقفز ملحوظة عامة فيما يتعلق بالوحدات السكنية مزدوجة الاستخدام لغرض السكن والعمل معا، حيث يتقارب نسبة تواجد هذه الوحدات الى إجمالى عدد الوحدات السكنية على مستوى جميع المحافظات فيلاحظ أنها تتراوح ما بين ١,٠٠٪و٦,٠٠٪ فى تلك المحافظات ما عدا الوضع فى محافظة القاهرة حيث ترتفع بعض الشىء إلى ١٪ بينما تبلغ اقصى ارتفاع لها فى جنوب سيناء، ولقد بلغت النسبة المعنية اقصى قيمة لها (٢,٠٠٪) فى جملة المحافظات الحضرية وكذلك فى جملة محافظات الوجه البحرى وجملة محافظات الوجه القبلى بينما يحدث ارتفاع طفيف فى محافظات الوجه البحرى وجمله محافظات الوجه القبلى بينما يحدث ارتفاع طفيف فى محافظات الحدود حيث كانت النسبة المذكورة (٣,٠٠٪). غير أن تلك الصورة الرقمية يجب أن تؤخذ بحذر شديد، فإلى جانب الريبة التى يمكن أن تصاحب هذا التشابه العام فى توزيع الوحدات المعنية- وتواجدها اصلا- على مستوى حضر المحافظات ، فإن انخفاض نسبة هذه الوحدات إلى إجمالى الوحدات السكنية قد يرجع الى عدم رسمية العمل أو النشاط الاقتصادى الذى يتم داخل المنازل السكنية مما يؤدى الى عدم التصريح المعتمد أو غير المعتمد عن النشاط الاقتصادى الذى يتم بالفعل داخل البيوت والذى قد يتداخل مع الأنشطة المنزلية المعتادة مما يصعب معه أن يتم تمييزه وتسجيله بوضوح.

وتختلف الصورة بعض الشئ فى حالة المساكن المخصصة للعمل فقط حيث إنها عادة ماتضم أنشطة اقتصادية متميزة ولاتتداخل مع أنشطة اخرى فى تلك الحالة، كما ان تخصيص المساكن للعمل يعنى انها تتم غالبا فى شكل رسمى حيث لابد من اجل قيامها أن يتم الحصول على تصاريح واضحة من الجهات المعنية، وبالرجوع إلى الجدول الموضح عاليه يلاحظ ان نسب تواجد الوحدات السكنية المخصصة للعمل تتراوح بين ٠,٥٪ كحد أدنى (فى محافظة مطروح)، و٣,٢٪ كحد أقصى

جدول (١)

توزيع الوحدات السكنية حسب اوجه الاستخدام

(حضر المحافظات طبقا للنتائج النهائية لتعداد المبانى ١٩٨٦)

المحافظة	الاستخدام فى ١٩٨٦								اجمالى عدد الوحدات السكنية	٪
	السكان	٪	العمل	٪	السكان	٪	اخرى(١)	٪		
القاهرة	١٤٢٧٠٢٠	٨٣.٠	٣٦٨٨١	٢.٠	٣٠٦٦	١٠٠	٢٤٢٦١٧	١٤.٠	١٧٩٥٩٤	١٠٠
الاسكندرية	٦٧٩٣١٠	٨٦.٠	٩٧٤٠	١.٠	١٢٠١	٠.٥	٩٧٨٨٣	١٢.٥	٧٨٨١٣٤	١٠٠
بورسعيد	٧١٥٦٠	٨٦.٤	١٥٥٣	١.٩	٢١٨	٠.٣	٩٤١٨	١١.٤	٨٢٧٤٩	١٠٠
السويس	٦٥٩٠٠	٨١.٥	١٠٨٢	١.٣	١١٢	٠.٢	١٣٧٥٥	١٧.٠	٨٠٨٤٩	١٠٠
ج.م.الحضرية	٢٢٥٣٨٠٠	٨٤.٤	٤٩٢٥٦	١.٨	٤٥٩٧	٠.٢	٣٦٣٦٧٣	١٣.٦	٦٢٧١٣٢٦	١٠٠
دمياط	٤٥١٣٨	٦٩.٧	١٣٥٤	٢.٠	٨٧	٠.٣	١٨١٤٣	٢٨.٠	٦٤٧٢٢	١٠٠
الدقهلية	٢.٣٥٤٣	٧٦.٩	٣٨٥٧	١.٥	٤٧٠	٠.٢	٥٦٩١٦	٢١.٤	٢٦٤٧٨٦	١٠٠
الشرقية	١٥٠٧٨٩	٧٤.٨	٣٣٦٥	١.٧	٣٨٣	٠.٢	٤٦٩٢٣	٢٣.٣	٢٠١٤٦٠	١٠٠
القليوبية	١٢٣٢٤٥	٨١.٨	٢٨٢١	١.٠	٣٤١	٠.١	٤٨٨٢١	١٧.١	٢٨٥٢٢٨	١٠٠
كفر الشيخ	٨٠٥٧٥	٧٧.٨	١٥٧٢	١.٤	١٩٢	٠.٢	٢٢٥٥٩	٢٠.٦	١٠٩٣٩٨	١٠٠
الغربية	٢١١٣٣٨	٨٢.١	٤١٣٠	١.٦	٥٦٢	٠.٣	٤١٢٨٨	١٦.٠	٢٥٧٣١٩	١٠٠
المنوفية	٨٩٧٢٨	٧٦.٨	١٦٩٥	١.٤	٢٣٧	٠.٣	٢٥١٣٩	٢١.٥	١١٦٧٩٩	١٠٠
البحيرة	١١٨٠٨٢	٧٩.٦	٢٥١١	١.٣	٢٢١	٠.٢	٣٥٢٣٤	١٨.٩	١٨٦٠٤٨	١٠٠
الاسماعيلية	٥٦١٩٩	٧٩.٠	٩٨٧	١.٤	٤٤٠	٠.٦	١٣٤٧٦	١٩.٠	٧١١٠٢	١٠٠
ج.م. الوجه البحرى	١٢٢٣١٣٧	٧٨.٦	٢٢٢٩٢	١.٤	٢٩٣٤	٠.٢	٣٠٨٤٩٩	١٩.٨	١٥٥٢٨٦٢	١٠٠
الجيزة	٥١٢٠٨٩	٨٠.٠	٩٤٢٤	١.٤	٨٤٤	٠.٣	١١٧٠٥١	١٨.٣	٦٣٩٤٠٨	١٠٠
بنى سويف	٧١٦٧٥	٨٣.٢	١٥٠٦	١.٦	٢٦١	٠.٤	١٣٣٣٣	١٤.٨	٨٩٧٧٥	١٠٠
الفيوم	٧٣٣٠٠	٨١.٦	١٣٠٤	١.٤	٢٣٤	٠.٣	١٥٠٢٢	١٦.٧	٨٩٨٦٠	١٠٠
المنيا	١١٨٠١١	٧٨.٣	٢١٧٠	١.٤	٣٦٢	٠.٣	٣٣٠٥٢	٢٠.٠	١٥٠٦٣١	١٠٠
اسيوط	١٢٩٠١٩	٧٥.٤	٢٥٨٦	١.٥	١٦٨	٠.٢	٣٩٣٠١	٢٢.٩	١٧١٠٧٤	١٠٠
سوهاج	٦٦١٧	٧٤.٤	٢٤٠٤	١.٦	٣٨٧	٠.٤	٣٣٨٣٢	٢٣.٦	١٤٣٢٤٠	١٠٠
قنا	٩٦٨١١	٧٤.٨	٢١٢٠	١.٦	٣٢١	٠.٣	٣٠٠٦٧	٢٣.٣	١٢٩٣١٩	١٠٠
اسوان	٥٩٩١٢	٨٣.٦	٦٨٣	١.٠	٨٤	٠.١	١٠٩٦٨	١٥.٣	٧١٦٤٧	١٠٠
ج.م. الوجه القبلى	١١٧٠٤٦٧	٧٨.٨	٢٢٢٠٠	١.٥	٢٦٦١	٠.٢	٢٨٩٦٢٦	١٩.٥	١٤٨٤٩٥٤	١٠٠
البحر الاحمر	١٥٠٦٩	٧٢.٦	١٥٢	٠.٧	٤٠	٠.٣	٥٤٧٧	٢٦.٤	٣٠٧٣٨	١٠٠
الوادى الجديد	٨٣٥٦	٨٤.١	٩٢	٠.٩	٢٠	٠.٣	١٤٦٥	١٤.٧	٩٩٣٣	١٠٠
مطروح	١٥٤٤٠	٦٨.٨	١١٧	٠.٥	١٤	٠.١	٦٨٦٧	٣٠.٦	٢٢٤٣٨	١٠٠
شمال سيناء	١٥٧٠٧	٧١.١	١٧٢	٠.٨	٥٤	٠.٣	٦١٦٢	٢٧.٨	٢٢٠٩٥	١٠٠
جنوب سيناء	٢٠٣٧	٤٧.٦	١٣٦	٣.٢	٥٥	١.٣	٢٠٥٢	٤٧.٩	٤٢٨٠	١٠٠
ج.م الحدود	٥٦٦٠٩	٧١.٢	٦٦٩	٠.٨	٣٨١	٠.٣	٢٢٠٢٣	٢٧.٧	٧٩٤٨٤	١٠٠
الاجمالى	٤٧٠٤٠١٣	٨١.٢	٩٤٤١٧	١.٦	١٠٣٧٥	٠.٣	٩٨٣٨٢١	١٦.٩	٥٧٩٢٦٢٦	١٠٠

(١) لاتشمل الوحدات السكنية فى« مبانى العمل (٢) تشمل مساكن عامة ومساكن خالية، وحالات غير مبينة.
(٪) إلى إجمالى عدد الوحدات السكنية.
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يونيو ١٩٩٦، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٠-١٩٩٥، جدول رقم ٦-٦) ص ص ٢٣٠-٢٣١.

(وذلك فى جنوب سيناء) . وعلى مستوى مجموعات المحافظات ، تبلغ النسبة المذكورة ١,٨٪ فى جملة المحافظات الحضرية والتى تحتفظ بالمقدمة فى احتواء تلك المساكن، ثم تنخفض النسب المناظرة إلى ١,٦٪ فى جملة محافظات الحدود، ١,٥٪ فى جملة محافظات الوجه القبلى، وتبلغ ادنى نسبة (بفارق طفيف جدا) فى جملة محافظات الوجه البحرى حيث قدرت تلك النسبة بحوالى ١,٤٪ من إجمالى عدد الوحدات السكنية فى المنطقة المعنية.

وبالاضافة إلى وضوح ضآلة نسب الوحدات السكنية المخصصة أو الموجهة لممارسة نشاط اقتصادى بحت أو إلى جانب الأغراض السكنية المعتادة ، فإن الجدول السابق يوضح أيضا أن محافظة جنوب سيناء تتميز بأعلى نسب للوحدات السكنية التى تتضمن وجود أنشطة اقتصادية فيها (٣,١٪ للعمل و ١,٥٪ للسكن والعمل)، أما القاهرة العاصمة، فتقع فى المرتبة الثانية فى هذا الصدد على الرغم من أن كلتا المحافظتين تقعان فى مجموعتين مختلفتين من المحافظات المصرية حيث تقع الأولى فى محافظات الحدود بينما تنتمى الثانية إلى المحافظات الحضرية- وتقترب محافظة دمياط من القاهرة فى حالة الوحدات المخصصة للعمل فقط حيث تشكل فى كلتا المحافظتين نسبة ٢٪ من إجمالى الوحدات السكنية الموجودة بكل منهما " ويتذكر أن دمياط تقع فى مجموعة ثالثة من المحافظات (الوجه البحرى) ، قد يبدو أن التقسيم الجغرافى لا يؤثر بحال على حالة استخدام الوحدات السكنية كمناطق لممارسة النشاط الاقتصادى ايضا، ونظرا لمحدودية فرصة التحقق من ذلك فى الدراسة الحالية لقيود الحجم والنطاق البحثى ، فإنه يوصى بأن تتناول الدراسات الاخرى موضوع مقارنة الوحدات السكنية التى تضم أنشطة اقتصادية على مستوى المحافظات المصرية المختلفة مع تقصى العوامل المؤثرة على وجود مثل تلك الانشطة فى وحدات اعدت اصلا لتكون سكنية.

وإذا ما أخذ فى الاعتبار التحول الاقتصادى الذى حدث فى مصر مؤخرا ، فإنه يفضل ايضاح الصورة حول العمالة النسائية فى مصر فى الآونة الأخيرة موزعة بين القطاعين الحكومى والعام (اللذين تفرض سياسات التغيير الحالية حتمية تقليص دورهما) وكذلك القطاعين الخاص والاستثمارى (رائدى الهيمنة الانتاجية والاقتصادية ووفقا لاتجاهات التغيير المعاصرة)، ذلك الذى يتم بالاستعانة بالجدولين التاليين.

بداءة، يتضح من الجدولين رقم (٢) و (٣) أن نسبة الاناث / الذكور المشتغلين فى حضر مصر كانت ١٧,٨٪ (مقابل ٨٢,٢٪ من الذكور) بينما يلاحظ ارتفاع تلك النسبة الى ٢٠,٤٪ فى

جدول رقم (٢)

تقدير المشتغلين (١٥-٦٤سنة) حسب النوع والقطاع فى حضر مصر

النتائج السنوية المجمعة لدورتى ١٩٩٥

النطاق الجغرافى	النوع	القطاع										الجملة	٪
		حكومى	٪	عام	٪	خاص*	٪	استثمارى	٪	اخرى٦	٪		
جملة	ذ	٤٨٤٣	٢٠.١	٥٦٥٣	٢٣.٥	١٢٩٩٢	٥٤.٠	٤٧٩	٢.٠	٩٢	.٤	٢٤٠٥٩	١٠٠
المحافظات	أ	٢٦٧٢	٥٨.٨	٧٣٥	١٦.٢	١٠٢٧	٢٢.٦	٩٩	٢.٢	١١	.٢	٤٥٤٤	١٠٠
الحضرية١	جملة	٧٥١٥	٢٦.٣	٦٣٨٨	٢٢.٣	١٤٠١٩	٤٩.٠	٥٧٨	٢.٠	١٠٣	.٤	٢٨٦٠٣	١٠٠
جملة	ذ	٤٣٣٦	٢٨.٢	١٦٦٥	١٠.٨	٩٢٨١	٦٠.٢	٧٥	.٥	٥٠	.٣	١٥٤٠٧	١٠٠
محافظات	أ	٢٦٠٦	٧٠.١	٢١٤	٥.٨	٨٨٢	٢٣.٧	١١	.٣	٦	.١	٣٧١٩	١٠٠
وجه بحرى٢	جملة	٦٩٤٢	٣٦.٣	١٨٧٩	٩.٨	١٠١٥٣	٥٣.٢	٨٦	.٤	٥٦	.٣	١٩١٢٦	١٠٠
جملة	ذ	٤٨٢٦	٣٣.٦	١٢٨٠	٨.٩	٨١٠١	٥٦.٤	٩٨	.٧	٥٦	.٤	١٤٣٦١	١٠٠
محافظات	أ	٢٤٨٤	٧٣.٧	٢٣١	٦.٩	٦٢٧	١٨.٦	١٤	.٤	١٣	.٤	٣٣٦٩	١٠٠
وجه قبلى٣	جملة	٧٣١٠	٤١.٣	١٥١١	٨.٥	٨٧٢٨	٤٩.٢	١١٢	.٦	٦٩	.٤	١٧٧٣٠	١٠٠
جملة	ذ	٤٣٩	٥٠.٣	١٠٧	١٢.٣	٣١٣	٣٥.٨	٥	.٦	٩	١.٠	٨٧٣	١٠٠
محافظات	أ	١٩٣	٨٦.٢	٣	١.٣	٢٨	١٢.٥	-	-	-	-	٢٢٤	١٠٠
الحدود٤	جملة	٦٣٢	٥٧.٦	١١٠	١٠.٠	٣٤١	٣١.١	٥	.٥	٩	.٨	١٠٩٧	١٠٠
جملة	ذ	١٤٤٤	٢٦.٤	٨٧٠٧	١٥.٩	٣٠٦٨٨	٥٦.١	٦٥٨	١.٢	٢٠٧	.٤	٥٤٧٠٤	١٠٠
محافظات	أ	٧٩٥٣	٦٧.٢	١١٨١	١٠.٠	٢٥٦٦	٢١.٦	١٢٤	١.٠	٣١	.٣	١١٨٥٥	١٠٠
حضر الجمهورية	جملة	٢٣٣٩٧	٣٣.٦	٩٨٨٨	١٤.٨	٣٣٢٥٤	٥٠.٠	٧٨٢	١.٢	٢٣٨	.٤	٦٦٥٥٩	١٠٠

(١) المحافظات الحضرية : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس .

(٢) محافظات وجه بحرى : دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الاسماعيلية.

(٣) محافظات وجه قبلى : الجيزة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ،و اسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان.

(٤) محافظات الحدود : البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء .

(٥) داخل وخارج المنشآت.

(٦) تشمل التعاونيات والقطاع الاجنبى.

٪ إلى الجملة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، جدول (١١) ص ص ١٠٧-١١٦.

جدول رقم (٣)

تقدير المشتغلين (١٥-٦٤سنة) حسب النوع والقطاع فى ريف مصر

النتائج السنوية المجمعة لدورتى ١٩٩٥

النطاق الجغرافى	النوع	القطاع										الجملة	٪
		حكومى	٪	عام	٪	خاص*	٪	استثمارى	٪	اخرى٦	٪		
جملة	ذ	٨٥٧٩	٢٢.٥	٢٤٥٣	٦.٥	٢٦٦٦٣	٦٩٩	١٩٣	٠.٥	٢٤٦	٠.٦	٣٨١٣٤	١٠٠
محافظات	أ	٢٣١٢	٢٢.٦	٧٨	٠.٨	٧٧٣٨	٧٥.٥	٢٦	٠.٣	٨٦	٠.٨	١٠٢٤٠	١٠٠
وجه بحرى١	جملة	١٠٨٩١	٢٢.٥	٢٥٣١	٥.٢	٣٤٤٠١	٧١.١	٢١٩	٠.٥	٣٣٢	٠.٧	٤٨٣٧٤	١٠٠
جملة	ذ	٥٢٢١	١٨.٥	١٠٩٨	٣.٩	٢١٧٠٣	٧٦.٩	٥٣	٠.٢	١٣٧	٠.٥	٢٨٢١٢	١٠٠
محافظات	أ	٦٩٠	١٠.١	١٦	٠.٣	٦٠٦٨	٨٩.٠	٩	٠.١	٣٣	٠.٥	٦٨١٦	١٠٠
وجه قبلى٢	جملة	٥٩١١	١٦.٩	١١١٤	٣.٢	٢٧٧٧١	٧٩.٣	٦٢	٠.١٨	١٧٠	٠.٥	٣٥٠٢٨	١٠٠
جملة	ذ	٢٦١	٥١.٢	٤٧	٩.٢	١٩٨	٣٨.٨	٢	٠.٤	٢	٠.٤	٥١٠	١٠٠
محافظات	أ	٩٤	٧٩.٠	-	-	٢٥	٢١.٠	-	-	-	-	١١٩	١٠٠
الحدود٣	جملة	٣٥٥	٥٦.٢	٤٧	٧.٥	٢٢٣	٣٥.٥	٢	٠.٤	٢	٠.٤	٦٢٩	١٠٠
جملة	ذ	١٤٠٥٩	٢١.٠	٣٥٩٩	٥.٤	٤٨٥٦٥	٧٢.٦	٢٤٥	٠.٤	٣٨٤	٠.٦	٦٦٨٥٢	١٠٠
محافظات	أ	٣٠٩٥	١٨.٠	٩٥	٠.٦	١٣٨٣٠	٨٠.٥	٣٥	٠.٣	١١٨	٠.٧	١٧١٧٣	١٠٠
ريف الجمهورية	جملة	١٧١٥٤	٢٠.٤	٣٦٩٤	٤.٤	٦٢٣٩٥	٧٤.٣	٢٨٠	٠.٣	٥٠٢	٠.٦	٨٤٠٢٥	١٠٠

(١) محافظات وجه بحرى : دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الاسماعيلية.

(٢) محافظات وجه قبلى : الجيزة ، بنى سويف ، الفيوم ، المنيا ،و اسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان.

(٣) محافظات الحدود : البحر الاحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء .

(٤) داخل وخارج المنشأت.

(٥) تشمل التعاونيات والقطاع الاجنبى.

٪ إلى الجملة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث العمالة بالعينة ، جدول (١١) ص ص ١٠٨-١١٦.

الريف ، ذلك الذى يدعو الى توجيه الاهتمام بالعمالة النسائية فى الحضر حيث تنخفض نسبة تواجدها فى القوة العاملة الاجمالية مقارنة بعمالة الرجال من ناحية، وبالنسبة النظيرة فى الريف من ناحية اخرى.

وبالاضافة الى ماسبق يتضح ان النسبة الغالبة من النساء فى جميع المحافظات الحضرية تعمل فى القطاع الحكومى (٢ , ٨٦٪ فى محافظات الحدود، ٧ , ٧٣٪ فى محافظات الوجه القبلى ، و٢ , ٦٧٪ فى محافظات الوجه البحرى، ثم تقع ادنى نسبة فى المحافظات الحضرية وان كانت مازالت مرتفعة حيث تبلغ النسبة المذكورة ٨ , ٥٨٪). وعلى مستوى اجمالى حضر الجمهورية يلاحظ ان ٢ , ٦٧٪ من النساء العاملات تتركز فى القطاع الحكومى بالاضافة الى ١٠٪ اخرى تعمل فى القطاع العام، أى أن ٢ , ٧٧٪ من العاملات فى حضر مصر تتركز فى أكثر القطاعات التشغيلية حساسية لسياسات الاصلاح الاقتصادى والتخصصية وتأثرا بالتنفيذ الجارى لهما، ذلك الذى يستلزم من هؤلاء العاملات التفكير فى البديل الفعال للعمل فى حالة استكمال تنفيذ سياسة الخصخصة المستهدفة خاصة إذا ماحدث التنافس المتوقع بين العاملات المستبعدات من العمالة الحكومية والعمل بالقطاع العام مع العاملين بذات القطاعات الذين يتم استبعادهم لذات السبب خاصة أنهم يشكلون حوالى ربع العاملين الذكور فى المجالات الاخرى، ويزيد من خطورة الوضع التشغيلى المرتقب للنساء فى ظل الخصخصة ارتفاع نسبة العاملين بالفعل فى القطاع الخاص ١١ , ٥٦٪ على مستوى حضر الجمهورية) والذى يمكن ان يرجع الى ارتفاع طلب القطاع الخاص على عمالة الذكور مقارنة بالعمالة النسائية.

وبمقارنة الوضع السابق بنظيره فى ريف مصر الذى يوضحه الجدول رقم (٣) نلاحظ ان المرأة العاملة فى الريف اقل تأثيرا بتنفيذ سياسة الخصخصة الراهنة حيث إن النسبة الغالبة من العمالة النسائية فى المحافظات الريفية (٥ , ٨٠٪) تعمل بالفعل فى القطاع الخاص بينما تقل نسبة العمالة النسائية فى القطاعين الحكومى والعام كثيرا عما وجد عليه الوضع فى الحضر حيث تنخفض النسبة المذكورة الى ٦ , ١٨٪ فقط.

ولعل ماسبق من استنتاج يجد ما يؤيده فيما ورد باحدى الدراسات[١٣] حيث اشير إلى ما لسياسة الخصخصة من آثار سلبية على العمالة النسائية على وجه الخصوص.

وإذا كانت النتائج السابقة تشير إلى تعثر العمالة النسائية الراهنة والمستقبلية فى القطاع الرسمى - ما كان منه حكوميا أو عاما أو خاصا ، فإن ذلك يؤكد على الأهمية الفعلية للعمالة المنزلية كبديل للتكسب ولاشباع الرغبة فى العمل على الاقل فى الاجل القصير الذى يمكن انقاذ العمالة النسائية من خلالها بشكل مؤقت فى حدود الظروف المتاحة والممكنة.

وعلى أية حال، فإنه بالاطلاع على الصحف اليومية، فقد لوحظ أن الانتاج المنزلى الحديث بدأ يتبلور إلى شكل راق، ففى احدى الجرائد الرسمية [١٤] ورد خبر بالغ الاهمية عن صناعة الكترونية منزلية تتبناها مجموعة من شباب المهندسين والعلماء فى مصر تمهيدا لانشاء (أسر منتجة إلكترونية) وفى داخل المنزل، وبرئاسة المهندس الشاب مجدى عبد الموجود ، يتم تصميم وتصنيع لوحة التحكم الالكترونية بصورة مبتكرة وبالاعتماد على النفس والامكانات المتاحة ، فبدلا من حشو " النقط " بالقصدير قاموا بحشوها بالنيكل لأنه افضل فى تحمل عناصر البيئة المصرية، كما أن تلك المجموعة المبدعة اكتشفت أن الوقت اللازم لحشو اللوحة بالمعدن (يدويا) أقل مما تستغرقه الآله للقيام بذلك وذكر أن ذلك العمل اليدوى يتم بنفس درجة الدقة التى تقوم بها الآلة غير أن ذلك يتطلب بعض التدريب للقائمين يدويا بذلك ومن اجل هذا ، تم تدريب عشرات من الفتيات خريجات المدارس الثانوية الفنية على القيام بتلك المهنة ليس بضرورة أن يكون فى المصنع فقط، ولكنهن يستطعن أن يقمن بها فى المنزل ايضا ، وبناء عليه فإن المجموعة تعنى بفكرة " اسر منتجة الكترونية" التى تتبناها ، تدريب اعداد كبيرة من خريجات المدارس الفنية الثانوية على القيام بعمليات صناعية معينة فى مجال الالكترونيات فى منازلهن ثم تجميعها فى ورشة أو مصنع مع الاجزاء الاخرى اللازمة لانتاج واسع من السلع الالكترونية، وبذلك " يربحون دخلا لاسرهم، ولاتنتهى علاقاتهم بقيمة العمل حتى لو ظلوا فى البيوت" ومن مظاهر الأهمية الاقتصادية لذلك المشروع، أن التصميمات وعملية التصنيع تتم لكل من المنتج الوسيط والنهائى بالاعتماد على النفس وعلى الامكانيات المتاحة محليا"، وأن اصحاب المشروع تمكنوا من تصنيع الالات اللازمة للصناعة، ومن إنتاج عشرات من السلع والاجهزة ذات الجودة المرتفعة والاسعار المعقولة التى يمكن ان تكون على مستوى المنافسة والتفوق على المنتجات الاجنبية.

وعلى ارض الواقع نستعرض فى الفصل التالى طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تقوم به المرأة فى حضر مصر من خلال دراسة حالة فى منطقتى مدينة نصر والخليفة فى محاولة للتعرف على ذلك

النشاط وأهمية العمل النسائى منه فى تحقيق طموحات ومزايا فعالة فى ظل التغيرات التحولية فى الاقتصاد المصرى الحديث.

الفصل الثانى: دراسة لبعض الحالات المنتجة بالمنزل فى منطقتى مدينة نصر والخليفة

تدور الدراسة الحالية بكل أبعادها واهتماماتها حول محورين اساسيين يتمثل أولهما فى النشاط المنزلى ويكمله الآخر المتمثل فى العمالة النسائية ووضعها فى ذلك النشاط ومن ثم ، فإن المعيار الجوهرى الواجب استخدامه لتحديد الحالات محل الدراسة هو (المكان) الذى يتم به النشاط المعنى بشكل اساسى والذى يتمثل هنا فى (المنزل)، أما المعيار الثانى فيتمثل فى الفئة المهيمنة على العمل بذلك النشاط ويفترض حتى حينه انها النساء.

٢-١ الدراسة الاستطلاعية وجمع البيانات المطلوبة

من خلال إجراء بعض الجولات العشوائية فى مناطق مختلفة بمدينة القاهرة لوحظ وجود اشكالية كبرى يمكن أن تعترض أى باحث للنشاط الاقتصادى المنزلى فالانتاج المنزلى كنشاط اقتصادى يتداخل مع العمل المنزلى كواجبات يومية معتادة ومن ثم يصعب تحديد الاماكن السكنية التى تتواجد فيها الحالات المستهدفة، ولأن المجال المذكور عادة ما ينتمى الى القطاع غير الرسمى ولاتوجد احصاءات رسمية تحدد موقعه وتعرفه للمتخصصين بشكل واضح ، تزداد صعوبة التعرف على الوحدات السكنية الانتاجية المشتركة خاصة وأنه فى غالبية الاحوال لاتوجد لافتات على تلك الوحدات تشير إلى وجود إنتاج أو نشاط منزلى ذى مضمون اقتصادى.

ولقد تمت معالجة تلك المشكلة فى عملية تحديد الحالات المستهدفة للدراسة من خلال اتباع نوعين من الإجراءات فى أولهما تتبعنا توزيع الوحدات السكنية حسب الاستخدام فى محافظة القاهرة وذلك بهدف اختيار منطقتين تضمان أعدادا كبيرة من الوحدات السكنية الإنتاجية، وتمثل الإجراء التالى فى تقصى الحالات المنزلية المنتجة من خلال الاستعانة بالوحدات الاجتماعية المحلية التى عادة ماتضم قوائم بغالبية اسماء الحالات المنتجة لتقديم مساعدات تمويلية أو تدريبية أو تسويقية لها بالاضافة إلى تقصى الحالات المستهدفة من خلال اللافتات والمنشورات التى تتضمن دعاية للأنشطة الفردية المعنية، وكذا فإن تلك الحالات عادة ماتكون معروفة لدى المحال والسكان الذين يقيمون بداخل المنطقة السكنية بحكم الطبيعة الاسرية والاجتماعية للانتاج المنزلى.

وبدءا بالاجراء الأول، فقد استخدم الجدول التالى لاختيار منطقتى الدراسة مع تدعيم الاختيار وباستخدام معيار الكثافة السكانية وذلك على النحو التالى ..

بالتأمل فى الجدول رقم (٤) فى شكله النهائى ، اتضح ان مدينة نصر استأثرت بأكبر عدد مطلق للوحدات السكنية مزدوجة الاستخدام (٣٠١ وحدة) ، وكان قسم الخليفة يستأثر بالرقم التالى (٢٨٤ وحدة).

وبالرجوع إلى احصاءات الكثافة السكانية [١٥] يتضح ان الكثافة السكانية فى مدينة نصر تقدر بنحو ١٢٩٤٠ فرد/كم٢ فى عام ١٩٨٦ ، بينما ترتفع الكثافة السكانية فى قسم الخليفة إلى ١٩٢٥٨ فرد/كم٢.

وكما أوضحت احدى الدراسات [١٦] ، فإن الكثافة السكانية يمكن أن تصلح معيارا لتمييز كل من المستويين الاقتصادى والاجتماعى بين المناطق السكنية المختلفة، وباستخدام ذلك المعيار ، يمكن إعتبار مدينة نصر افضل حالا من قسم الخليفة نتيجة لانخفاض الكثافة السكانية فيها بما يزيد على ستة آلاف فرد فى الكيلو متر المربع الواحد.

وباستخدام مؤشر (الأمية) لتمييز إحدى السمات الهامة فى الحالات المنتجة والتى يفترض أن تؤثر فى طبيعة النشاط الاقتصادى السائد داخل منازل المناطق المستهدفة، وجد أن منطقة الخليفة تحتل المكانة الرابعة (بعد التبين وبولاق والشرابية) من حيث المعاناة من مشكلة الأمية حيث يرتفع معدل الأمية فيها إلى ٤١,٤٪(١,٢٩٪ بين الذكور و ٥٣,٨٪ بين الاناث) بينما ينخفض معدل الامية فى منطقة مدينة نصر ليبلغ ١٩,٤٪ من بين سكان المنطقة(١٢,٩٪ من الذكور و ٢٥,٨٪ من الإناث)[١٧].

وحتى يتسنى لنا تحديد الشكل المناسب لجمع البيانات المطلوبة تم الرجوع إلى عدد من الدراسات المتخصصة[١٨] وبالرجوع إلى طبيعة الحالات المستهدفة من خلال الدراسة الاستطلاعية لوحظ أنها دائما فى حالة عمل ولايعرف لها وقت محدد للراحة حيث إن الانتاج يحدث داخل ذات محل الاقامة وبالتالى فالعمل به يتداخل مع الاعمال المنزلية المعتادة وبناء عليه، تقرر أن تقوم المؤلفة بمقابلات شخصية مع الحالات المستهدفة ومن خلال استخدام اسلوبى المقابلة والملاحظة المتعمقة. ولقد تم جمع البيانات المستهدفة بواسطة المؤلفة من خلال مقابلاتها المباشرة مع الحالات المختارة.

جدول رقم (٣)

تقدير المشتغلين (١٥-٦٤سنة) حسب النوع والقطاع فى حضر مصر

النتائج السنوية المجمعة لدورتى ١٩٩٥

قسم	المسكن والعمل	٪	العمل	٪	القطاع: المسكن	٪	سكن عام	٪	خالية	٪	الجملة	٪
مدينة نصر	٣٠١	٠,٤	١٢٤٦	١,٦	٤١١٢٥	٥٣,٦	٢٢٨	٠,٣	٣٣٨٨٩	٤٤,١	٧٦٧٨٩	١٠٠
الخليفة	٢٨٤	٠,٢	٦٢٦	١,٤	٣٩٨٩٤	٨٨,٠	٨	٠,٦	٤٤٧١	٩,٩	٤٥٢٨٣	١٠٠
حدائق القبة	٢٣١	٠,٣	١٥٣٥	١,٨	٧٤٣٠٨	٨٩,٨	٣٠١	٠,٣	٦٥٢٥	٧,٨	٨٣٩٠٠	١٠٠
البساتين	٢٠٢	٠,١	١٣٨٠	١,٠	١١٠٢٢٣	٧٦,٢	٢٥	٠,٠٥	٣٢٧٣٣	٢٢,٦	١٤٤٥٦٣	١٠٠
السلام	١٩٦	٠,٤	٤١٢	٠,٨	٣٨٥٠١	٧٢,٨	٣٣	٠,٠٦	١٣٧٤١	٢٦,٠	٥٢٨٨٣	١٠٠
الزيتون	١٩٤	٠,٣	١١٧٦	١,٣	٧٦٥٦٧	٨٥,٥	٢٠٩	٠,٢	١١٣٦٩	١٢,٧	٨٩٥١٥	١٠٠
الساحل	١٧٧	٠,٢	١٢٨٧	١,٣	٨٧٠٢٦	٩١,٦	١١	٠,٠١	٦٥٣٣	٦,٩	٩٥٠٣٤	١٠٠
السيدة زينب	١٧٥	٠,٣	١٢٩٢	٢,٣	٤٩٤٨٣	٩٠,٣	٣٩	٠,٢	٣٧٦٣	٦,٩	٥٤٧٥٢	١٠٠
المطرية	١٧٢	٠,١	١١٠١	١,٠	٩٦٤٦٧	٨٣,٨	٤٣	٠,٠٥	١٧٣١٣	١٥,٠	١١٥٠٩٦	١٠٠
عين شمس	١٧٠	٠,١	١٤٧٦	١,٣	٩٠٤٧٧	٧٨,٧	٩	٠,٠٨	٢٢٧٩٦	١٩,٨	١١٤٩٢٨	١٠٠
مصرالقديمة	١٦٧	٠,٢	٧٠٢	١,٠	٦٢٢٩٦	٩١,٤	٥٨	٠,٢	٤٨٨٠	٧,٢	٦٨١٠٣	١٠٠
مصر الجديدة	١٦٢	٠,٤	١٧٧٢	٤,٠	٣٥٧١٦	٨١,٨	٣١	٠,٢	٥٩٥٩	١٣,٦	٤٣٦٤٠	١٠٠
النزهة	١٦١	٠,٣	١٢٥٩	٢,٣	٤١٣١٣	٧٤,١	٤٣٧	٠,٨	١٢٦٣٩	٢٢,٥	٥٥٠٧٩	١٠٠
الزاوية الحمراء	١١٧	٠,٢	١١٠٥	١,٥	٦٣٧٩٣	٨٧,١	٥	٠,٠٧	٨٢٢٦	١١,٢	٧٣٢٤٦	١٠٠
عابدين	١٠٨	٠,٤	٥٩٩٦	٢٢,٤	١٩٨٦١	٧٤,٣	٩٣	٠,٥	٦٥٥	٢,٤	٢٦٧١٣	١٠٠
حلوان	١٠٦	٠,١	٧٢٥	٠,٦	٩٦٢٨٤	٨١,١	١٠	٠,٠١	١٧٢٨٠	١٥,١	١١٤٤٠٥	١٠٠
منشأة ناصر	٩٩	٠,٣	٢٦٨	٠,٨	٣٠٥٢٣	٨٥,٠	٢٧	٠,٠٨	٤٩٧٧	١٣,٩	٣٥٨٩٤	١٠٠
الشرابية	٩٥	٠,٢	٧٢٤	١,١	٥٧٢٠٢	٩٣,٠	٦	٠,٠١	٣٥٠٦	٥,٦	٦١٥٣٣	١٠٠
المرج	٩٣	٠,٢	٣٢٧	٠,٩	٢٧٢٨٥	٧١,٢	٤	٠,٠١	١٠٦٣٤	٢٧,٧	٣٨٣٤٣	١٠٠
روض الفرج	٩١	٠,٢	٩٤٥	١,٧	٥٢٢٨٥	٩٣,٤	٩	٠,٠٢	٣٦٣٦	٤,٧	٥٥٩٦٦	١٠٠
الوايلى	٨٢	٠,٣	٦٤٩	٢,٢	٢٩٧٦٤	٩١,٩	٥	٠,٠٢	١٦٢١	٥,٦	٢٩١٢١	١٠٠
الدرب الاحمر	٧٨	٠,٢	١١٦٢	٤,٢	٢٤٦٤٦	٨٩,١	١	٠,٠٤	٤١٧٧٩	٦,٤	٢٧٦٦٦	١٠٠
الازبكية	٧٣	٠,٥	٢٨٩٧	١٩,٧	١٠٧٢٦	٧٢,٨	١٧٢	١,٢	٨٥	٥,٨	١٤٧٢٢	١٠٠
الجمالية	٧٣	٠,٣	١٥٥٧	٦,٦	٢٠٢٨٣	٨٦,٣	٢١	٠,٠٩	١٥٧٢	٦,٧	١٣٥٠٦	١٠٠
بولاق	٧١	٠,٢	١١١٩	٣,٤	٣٠٤٤٧	٩١,٢	٦	٠,٠٢	١٧٤٥	٥,٠	٣٣٣٨٨	١٠٠
الموسكى	٦٣	٠,٥	٢٤٨٣	١٩,٠	٩٥٧٧	٧٣,٣	١٤٩	١,١	٧٩٠	٦,١	١٣٠٦٢	١٠٠
الظاهر	٦٠	٠,٣	٦٦٠	٢,٨	٢٠٩٦٢	٨٩,٨	١٣	٠,٠٦	١٦٤٦	٧,١	٢٣٣٤١	١٠٠
الزمالك	٥٣	٠,٥	٧٣٣	٦,٨	٩٣٤٥	٨٧,٠	٢٧	٠,٣	٥٨٧	٥,٤	١٠٧٤٥	١٠٠
شبرا	٥٣	٠,٨	٥٩٢	٢,٢	٦٥٦٢١	٩٣,٩	١٢	٠,٠٥	٩٨٩	٣,٦	٢٧٢٦٧	١٠٠
قصر النيل	٤٤	٠,٥	٢١٤٦	٢٥,٠	٥٩٦٢	٦٩,٤	٦٨	٠,٨	٣٦٧	٤,٣	٨٥٨٧	١٠٠
المعادى	٣٧	٠,١	٥٨٥	٢,٠	٢٢٠١٨	٧٦,٥	٢٠	٠,٠٧	٦١٢٥	٢١,٣	٢٨٧٨٥	١٠٠
باب الشعرية	٣١	٠,١	٨٣٦	٤,١	١٨٢٩٨	٨٩,٧	٣	٠,٠١	١٢٤١	٦,١	٢٠٤٠٩	١٠٠
التبين	١٣	٠,٠٨	١٤٦	١,١	١٢٥٠٣	٩٤,٣	-	-	٥٩٩	٤,٥	١٣٢٦١	١٠٠
١٥ مايو	١١	٠,٠٨	٢١٩	١,٦	٦٤٣٠	٤٦,١	-	-	٧٢٨٥	٥٢,٢	١٣٩٤٥	١٠٠
الجملة	٤٠٤٣	٠,٢	٤١١٣٨	٢,٤	١٤٣٥٢١١	٨٢,٨	٢٠٨٣	٠,١	٥١٦٢٥	١٤,٥	١٧٣٤١٠٠	١٠٠

(١) الاقسام مرتبة حسب أولوية الاستخدام للسكن والعمل معا وفقا لمحور اهتمام الدراسة الحالية

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦، القاهرة ، الجدول الثامن ص ص ٨٣، ٨٤.

واستخدمت استمارات استقصاء تضم بعض الاسئلة المغلقة واخرى مفتوحة بشكل يتلاءم مع طبيعة البيانات المطلوبة وتم تدوين نتائج كل مقابلة فى تلك الاستمارات.

وبالاسترشاد بما جاء فى الدراسة الميدانية الموضحة فى احدى الدراسات السابقة [١٩] فقد تم الحصول على قائمتين بالاحياء الرئيسية فى منطقتى مدينة نصر والخليفة كدليل مرشد للتحرك تجاه الحالات التى ستتم دراستها ، حيث يتم اختيار حى عشوائيا من بين الاحياء الرئيسية المدرجة فى كل من القائمتين ثم يبدأ التحرك باستخدام جهة (اليمين) لأول منزل فى أول شارع على يمين محطة الاوتوبيس فى الحى المسحوب.

ولدواعى التنوع وعدم تركيز الدراسة على حى واحد أو عدد قليل من الشوارع أو المنازل، فقد تقرر اختيار شقة واحدة من كل منزل يدخل فى دائرة الاختيار العشوائى المنظم وتكون أول شقة على اليمين (لأول منزل على يمين الشارع الذى يقع على يمين محطة الاتوبيس بالحى) ، وتجرى المقابلة اذا وجدت الحالة المستهدفة (الاسرة المنتجة داخل المنزل) فإذا لم توجد الحالة . أو وجدت ولكنها ترفض المقابلة يتم الاتجاه إلى المنزل الخامس على اليمين ويستخدم عكس اتجاه الساعة فى التحرك بحيث تخصص خمسة منازل فى كل حى يتم الانتقال الى الحى الذى يقع فى المحطة الثالثة وهكذا حتى تنتهى مقابلة جميع الحالات المنزلية المستهدفة. ولقد تم تحديد ذلك النظام للتحرك لدواعى التنظيم وعدم التحيز وتناسق فرص الاختيار للحالات ، وكان الغرض من المباعدة بين المنازل المختارة محاولة تجنب التشابه فى الحالات متلاصقة الجوار والتى يزيد معها احتمال تشابه الظروف وتشابه خطها الإنتاجى نتيجة للاحتكاك والتقليد واتباع الخبرات المتبادلة.

٢-٢ بيانات ونتائج المقابلات فى المناطق المختارة

٢-٢-١ مدينة نصر

وفقاً لتعداد ١٩٨٦ تقع مدينة نصر فى المرتبة الثالثة عشر بين أربعة وثلاثين مركزا فى القاهرة من حيث عدد السكان فيها حيث يشكل ٢,٧٪ من إجمالى سكان القاهرة (٩٧٨٨٢٠ فردا). وكما أشير من قبل الكثافة السكانية فيها تبلغ ١٢٩٤٠ فرد/كم,٢ وفيما يتعلق بشكل حيازة الوحدات السكنية، تشير الإحصاءات إلى أن التمليك يشكل أعلى نسبة (٢٦,٩٪) يليه الإيجار (٢١,٣٪) ثم الملك الخاص للوحدات السكنية (٥,٦٪) أما بقية الوحدات السكنية

الموجودة بالمنطقة (٤٢,٤٪) فمازالت لم يتم حيازتها .

وبتطبيق الأسلوب السابق الإشارة إليه توأ، شملت الدراسة الحالية عدة أحياء بمدينة نصر وهى (وفقاً لترتيب حركة التحرك من خلالها) الحى السادس، رابعة العدوية، طريق النصر والحى الثامن والحى العاشر.

من خلال مقابلة ثلاثين حالة من العاملات داخل منزلهن بالمنطقة المذكورة تم التوصل إلى بعض النتائج بعضها متوقع والآخر ينطوى على معلومات طريفة وذلك على النحو الموضح تاليه.

وصف الحالات

باستثناء أسرة واحدة ممتدة تقيم فى الحى السويسرى فقد كانت كل الحالات تعيش فى أسر نووية وكانت الحالات الغالبة (٢١ حالة) هن ربات الأسرة وواحدة فقط تقيم مع شقيقها وزوجته وأولاده وبقية الحالات من الأبناء. كما عثر فى عملية الاختبار العشوائى (الموضح سابقاً) للحالات المنتجة النسائية على سبع حالات أخرى من الذكور التى تقوم بأنشطة اقتصادية داخل المنزل سواء كان ذلك بشكل منفرد أم بالتعاون مع الحالات النسائية المختارة بصفتهم أزواجاً وأبناء لها وأحياناً كان الرجل هو الذى يهيمن على النشاط الأسرى المذكور والحالات تقمن بدور المساعد لهم.

وعن الحالة العملية والحالة التعليمية للحالات، كانت هناك ١١ حالة تعمل أيضا خارج المنزل فى وظائف مختلفة (منها وظائف قيادية عالية المستوى) وباستثناء حالة واحدة تحمل شهادة الاعدادية وعشر حالات يحملن شهادات متوسطة مختلفة، كانت الحالات الأخرى (١٩ حالة) تحملن مؤهلات جامعية أو فوق المتوسط . ومن بين الفئة الأخرى كانت هناك ثلاث حالات تدرس الماجستير والدكتوراه.

أما عن الحالات الثمانى من الذكور فكان خمسة منهم أبناء (طالب وأربعة حديثى التخرج)، وثلاثة أرباباً لأسرهم ولهم عمل خارجى أساسى ولكن أحدهم فى اجازة مرضية طويلة وآخر متقاعد بمعاش مبكر فى ظل التحولات الراهنة الى الخصخصة.

دوافع العمل داخل المنزل

وكانت الأسباب والدوافع وراء ممارسة النشاط الاقتصادى داخل المنزل متنوعة ففى الجانب

النسائى كان المنزل مكاناً للعمل استغلالاً لمساحات شاغرة به ولمواد خام دائماً تتوافر فيه مثل فضلات الأقمشة وهرباً من نميمة الجيران أو لتدعيم العلاقات معهم ولوجود أولاد أو مجرد رغبة فى عدم الخروج من المنزل خاصة إن كان ذلك من أجل العمل للتكسب، أو أن العمل الخارجى ينطوى على مخاطر ومشاق وصفتها بعض الحالات على أنها "مرمطة" أو لأن الحالة مازالت طالبة، أو لعدم وجود وظائف متاحة، أو للمحافظة على الكيان الأسرى أو لأنه يعرقل رعاية الزوج المقعد أو لأنه حرام ومحفوف بالمخاطر أو بناء على رغبة الزوج، بينما صرح الذكور بأن أسباب عدم عملهم الخارجى نتيجة لعدم وجود وظائف متاحة أو عدم تلاؤم الوظائف الخارجية مع المؤهل، أو لعدم استقرار وضعه فى العمل الخارجى المتاح ,أو لعدم ملاءمة العمل مع هوايته واتجاهاته الفعلية أو لأنه يعرقل عمله المنزلى الذى يضعه فى مقدمة اهتماماته وخططه أو لعدم القدرة على امتلاك محل، أو أنه كان يعمل فى ورش مع غير متعلمين فأصبحوا يضايقونه ويسخفون بآرائه لأنه متعلم ويتباهون بأن خبرتهم العملية أفضل من تعليمه الذى لاينفع فى مجال العمل فترك العمل الخارجى هرباً من صراعات غير متكافئة ومحبطة. كما صرح الجميع بأن العمل المنزلى يدر عائداً أكبر من العمل الحكومى وبأنه وسيلة ممتازة لقضاء وقت الفراغ وللتغلب على مشاعر الملل والضيق.

أنواع الأنشطة الاقتصادية داخل المنزل

وبالانتقال إلى البند التالى وجد تنوع فى المنتجات التى يتم إنجازها داخل ردهات المنزل السكنى وكان بعضها تنجزه النساء فقط وقليل منه اقتصر على الرجال واشترك أطفال وأبناء الأسرة فى كثير من تلك الأعمال التى تمثلت فى رسم على القماش ولوحات زهور وتنسيق زهور وأشجار وعمل ملاءات ومفروشات وتطريز وتريكو ومشغولات يدوية مثل علب المناديل وأشغال الكروشيه وبونيهات وكوفيات والتفصيل للنساء وللأطفال ، وتقديم خدمات التمريض مثل الحقن والإسعافات الأولية، والمنتجات الغذائية ورسم الحنة على اليدين والقدمين ، ومنتجات بامبو بسيطة وشباشب حريمى، وكذا تقديم خدمات كمبيوتر تتمثل فى إعداد برامج وتقديم خدمات تسويقية من خلال الإنترنت وبعض خدمات البورصة والصرافه ، وتصنيع ديكورات وإكسسوارات للمنزل العصرى وتصوير المستندات والطباعة وتأليف ونشر كتب وتوزيعها والسمسرة بأنواعها المختلفة وتفصيل ملابس رياضية وملابس داخلى رجالى وإعطاء دروس خصوصية ومجاميع تقوية ، والدعاية والإعلان، وكتابة مقالات للصحافة العربية للعمل بالقطعة، وإنتاج الأعشاب الطبية، وتجديد قطع الأثاث القديمة

وبيعها من خلال المنزل، وحضانة الأطفال وتعليم القرآن لكبارهم، وحفظ وتجفيف الزهور والمواد الغذائية مثل عيش الغراب.

وكان هناك وحدتان سكنيتان تستخدمان كمكتب للعلاقات الزوجية بهدف المساعدة فى حل المشاكل الزوجية.

مكان ممارسة النشاط داخل المنزل

كان المطبخ هو المكان المعتاد لإعداد المنتجات الغذائية ، وبعض الحالات استخدمت مجرد ركن فى أحد حجرات المنزل لإنجاز المنتج المستهدف، والبعض خصص حجرة وآخرون كانوا يقومون بنشاطهم حيثما تواجدوا حيث لايستدعى المنزل تخصيص مكان بعينه - أما دار الحضانة وتحفيظ القرآن فقد خصص صاحبها حجرتين بالمنزل لاستقبال الأطفال ورعايتهم وتحفيظهم للقرآن غير أن ذلك يكون فقط أثناء مواعيد العمل المحددة وبعد ذلك تستخدم الحجرتين الاستخدام المعيشى المعتاد من قبل أصحاب المنزل.

الخامات والأدوات المستخدمة

ولقد اتضح أن الخامات ومستلزمات الإنتاج بسيطة فى مجملها عادة ما تتوافر داخل البيئة المحلية المحيطة بالسكن أو أنها تتواجد فى مناطق تجارة مركزية معروفة للجميع وسهل الوصول إليها من جميع المناطق وهى الموسكى والعتبه والرويعى وباب الخلق والغورية والفجالة والسيدة عائشة ووكالة البلح، كما اتضح أن شركة العامرية تستحوز على اهتمام غالبية المنتجات للملاءات والمفروشات لأنها على حد قولهن تقدم أتيالا وخامات بدرجات مختلفة وبأسعار فى متناول الجميع، وكان مكن الخياطة الأداة المتربعة على عرش المطلوبات لإتمام كثير من الإنتاج النسوى - خاصة - ومن مستلزمات تقديم المنتجات والخدمات الأخرى ذكر آله لتقطيع الحديد، ومناشر، ونول أو نساج، ومنضدة صغيرة، واتضح أن غالبية ما ذكر فى هذا الصدد عادة له استخدامات أخرى فى المنزل أو لتقديم إنتاج للاستهلاك الذاتى بالمنزل بما يتحقق معه على اقل تقدير - تخفيض لتكاليف المعيشة للأسر المقتنية لمثل هذه الأشياء.

مصادر التمويل

ولقد تبين من المقابلات أن مصادر التمويل تتمثل فى بندين رئيسيين ذاتى (من المنتج وحده أو

بالاشتراك مع آخر قريب) أو من خلال مشروع الأسر المنتجة، وكانت كل المصنوعات تنتج بهدف التسويق حيث ترددت ذات العبارة على معظم الحالات الست وهى (طبعاً تنتج لبيعها و زيادة للدخل). ووفقاً لذلك التصريح فإن كل منتج كان حريصاً على تلبية رغبات السوق المتاح وتنفيذ الشروط التسويقية التى تفرض عليه بشكل مباشر (من خلال الجهات المختصة فى مشروع الأسر المنتجة) أو غير مباشر (من خلال الطلب الفعلى على المنتجات والملاحظات التى تبدى على المنتج من خلال المترددين على أماكن الإنتاج والتسويق). وإلى جانب هذا فقد كانت بعض المنتجات تتم لأغراض أخرى كمجاملات أو مساعدة للوالد أو كدعاية وإعلان. وبعض هذه المنتجات كان يتم بناء على طلب مسبق من العميل وكان لذلك أثره - كما صرحت الحالات فى تطويع المنتج وتشكيله ودرجة اهتمام المنتج بإتقان صنعه وإخراجه. وبطبيعة الحال فقد كان المنتج الموجه للسوق النقدى أكثر المنتجات رعاية - أما ما يتم كهدايا فيتوقف على درجة " معزة" المستهدف إهداء المنتج إليه، وكذلك فقد اتضح أن الصناعة المعدة بهدف الدعاية والإعلان تختلف فى درجة جودتها عن تلك الموجهة للسوق فى مقابل نقدى.

فترة مزاولة النشاط

ولقد لوحظ أن فترة ممارسةالنشاط داخل المنزل تتراوح بقيم بالغة التفاوت بين شهرين كحد أدنى و٢٥ عاماً كحد اقصى- وقد نخرج من هذا التفاوت وهذا الحد الأدنى من المدى الزمنى للنشاط (شهرين) والحد الأقصى له (٢٥ سنة) بأن النشاط دائم ومستمر منذ فترة طويلة من الزمن وأنه مازال مطلوباً من جانب الراغبين فى العمل والتكسب.

أسباب اختيار نوع النشاط المنزلى

وبتقصى الأسباب الرئيسية التى دفعت الحالات إلى اختيار ماينتجونه أو يقدمونه من خدمة كانت هناك دوافع ، ففى الجانب النسائى كانت أهم الأسباب حب المنتج أو امتلاك قدرة فى الإبداع فيه، أو أنه مربح مادياً، أو أنه وسيلة لإشباع هواية، أو أنه سهل، أو الشىء الوحيد الذى يمكن إتقانه أو أنه يتفق مع المواهب الطبيعية للمنتجة وماحصلت عليه من تعليم، أو لأن الحالة تعلمته فى التليفزيون، كما صرحت أخرى بأن الإنتاج بدأ كفكرة من خلال مشاريع الشباب التى يتبناها الصندوق الإجتماعى، وذكرت منتجة حديثة أن سهولة التنفيذ شجعتها على القيام بالإنتاج بينما صرحت

منتجة سودانية بأن الإنتاج يقوم على فن سودانى سائد تتقنه كثير من السودانيات.

معيار تمييز النشاط الاقتصادى المنزلى

ولقد بدأ واضحاً أن معيار (الأسرية) يميز شكل العمالة داخل المنزل فقد كانت هناك سبع حالات فقط (اثنتان منهم ذكور) تعمل بمفردها - أما بقية الحالات فكانت تستعين بآخرين من بين أفراد أسرهن النووية (وحالات استعانت بأقارب للأسرة من الخارج) لإنجاز النشاط المنزلى الاقتصادى.

الآثار المترتبة على تنفيذ النشاط المنزلى

ومن بين الآثار الهامة للنشاط المذكور - كما صرحت الحالات محل الدراسة - زيادة الدخل والقوة الشرائية للأسرة، اتساع حجم الاستثمار فى المشروع المنزلى وزيادة سرعة دورة رأس المال، صقل المعرفة الدراسية التى يمكن أن ترتبط بالنشاط المنزلى، فتح أبواب رزق لأولاد الفقراء، تحسين الإمكانيات المتاحة للزواج أو للانتفاع بخدمات أو ممارسة هوايات مكلفة، وسيلة فعالة لتحسين مستوى معيشة الأسرة وتغطية النفقات المتزايدة لأفرادها خاصة فى مجال تعليمهم بالمراحل المختلفة، كما كانت هناك آثار أخرى غير مادية مثل إثبات الذات والشعور بالتميز وتوطيد العلاقات التجتماعية بالجيران وبالآخرين وتخفيف مشاعر التوتر والقلق والخوف نتيجة لأحداث الحياه وكوارثها المعتادة.

تقبل الحالات لممارسة النشاط داخل المنزل

وعلى الرغم من أن حالة واحدة (كانت طالبة بكلية التقتصاد المنزلى تخصص " تصميم ملابس") أبدت عدم رضاها وإضطرارها للعمل كخياطة داخل المنزل لأن ذلك لايتلاءم مع دراستها وموهبتها كمصممة فقط، فقد ذكرت حالتان من الذكور تفضيلهما لعملهما فى صناعة أقمشة السرادقات داخل المنزل كمهنة متوارثة داخل الأسرة عن الوظيفة الحكومية، مع أن أحدهما كان حاملاً لبكالوريوس تجارة والآخر أتيحت له فرصة التعيين كمعيد بكلية الحقوق ولكنه رفضها من أجل نشاطه المنزلى المجزى.

مدى ارتباط النشاط المنزلى بالنوع

وعن مدى ارتباط الإنتاج المنزلى بجنس معين، صرحت تسع حالات (٧ نساء ورجلان) بعدم

اقتصار الإنتاج المذكور على جنس معين، وذكرت بقية الحالات بأن هناك أنشطة أنثوية بالتذوق أو نتيجة لطبيعة التكوين الأنثوى ومن تلك الأنشطة صناعة الملاءات والمفروشات والملابس الجاهزة والخياطة وأشغال الكروشيه والتريكو اليدوى والخبز البيتى والفطائر والحلوى وتربية الطيور، ونوهت إحدى الحالات إلى أنه فى بعض الأحيان يتميز الرجال عن النساء فى بعض تلك الأنشطة مثل صناعة الحلوى والفطائر وبعض المأكولات الأخرى.

وفى إحدى دور النشر المعروفة اكتشف أنها أقيمت فى شقة سكنية تخص صاحب الدار كما إمتد نشاط تلك الدار فى شقة أخرى تخص أحد الشركاء المتلكين للدار حيث تتم داخل الشقة الأولى عملية المقابلات والتعاقدات والمعاملات المالية وتسليم الكتب المطبوعة، بينما تختص الشقة الثانية بعملية نسخ وطباعة الكتب المنشورة وتغليفها بعد مراجعتها وإعدادها فى شكلها النهائى، وكان أحد الأشخاص العاملين فى تلك المرحلة من أحد القرى ولايمتلك مكاناً يقيم به فى القاهرة فأعطاه صاحب الشقة فرصة السكن فى ذات الدار لضمان العمل المستمر وحراسة الشقة بمحتوياتها من آلات وأجهزة ومستلزمات نسخ وطباعة مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات وغيرها.

وبالإجماع صرح بوجود أنشطة يمكن للجنسين القيام بها بنفس الكفاءة مثل خدمات الكمبيوتر والأعمال الفنية والصناعات الجلدية والتصوير وتأليف الكتب والصحافة وتركيب الأعشاب الطبيعية وتقديم خدمات الحضانة وتحفيظ القرآن. أما عن منتجات الشيكولاته والحلوى، وأعمال الكروشيه والبونيهات والمنتجات الغذائية بوجه عام فقد صرح أنها ذات صبغة نسائية.

مدى ارتباط النشاط المنزلى بالتعليم

وفيما يتعلق بالناحية التعليمية، ترى الحالة رقم "١" أن إنتاج الشيكولاتات والحلوى لايرتبط بتعليم معين خاصة تعليمها التجارى الذى نهلت منه من خلال كلية التجارة، وكذلك كان رأى الحالة "٤" التى تنتج منتجات كروشيه - أما منتجو خدمات الكمبيوتر فصرحوا بارتباط التعليم به بالإضافة إلى ضرورة التدريب المتخصص والحالة "٦" مهندس يشتغل بالتأليف فى مجالات الدين وعلم النفس ولذلك فهو يرى أنه لاعلاقة له بتعليمه الهندسى ولكنه يتعلق بميوله الثقافية وقراءاته الخاصة فى المجال الذى يؤلف فيه وذكرت الحالة الأخيرة أن المنتجات الغذائية التى تنتجها ترتبط تماما- مع ما درسه فى كلية الاقتصاد المنزلى وكذلك كانت الحالة رقم "٩" حيث استفاد مما تعلمه فى

مجال الأعشاب، وفيما عدا ذلك لم ترد آراء متميزة فى علاقة التعليم بالنشاط المنزلى الممارس.

استمرارية النشاط فى المستقبل

ولقد أعربت غالبية الحالات عن نيتها فى الاستمرار فى نشاطهم داخل المنزل مع محاولة التوسع فى هذا النشاط وتطويره، بينما صرحت أربع حالات بنيتها عن التوقف عن نشاطهم المنزلى فور التمكن من الحصول على وظيفة ذات مركز لائق أو عائد أكثر ارتفاعاً فى القطاع الحكومى أو الخاص.

تسويق المنتجات والخدمات المنزلية

وكان بعض الأنشطة السابقة موجهة للسوق المحيط عادة بالمنطقة السكنية محل الإنتاج وبعضها توجه لخدمة فئات بعينها مثل الأطفال والمثقفين - وبعض الخدمات أو المنتجات تقدم حسب الطلب مقدماً وكان هناك نوع من المنتجات الذى إتسم بصفته الاجتماعية وليست التسويقية حيث إنه يتم للإستخدام كهدايا ومجاملات ولتقوية الروابط الاجتماعية المختلفة، كما امتد تسويق منتجات وخدمات أخرى إلى خارج منطقة إنتاجها أيضا ويطمح البعض فى تصدير المنتجات أو الخدمة إلى خارج نطاق الدولة أيضاً.

أما عن منافذ تصريف المنتجات والخدمات المنزلية، فقد ذكرت منافذ تختلف فى طبيعتها بإختلاف المنتج أو الخدمة المقدمين مثل معارض الأسر المنتجة والأفراح والحفلات والمحلات المتخصصة والمراكز البحثية والمنزل ذاته ودور النشر ومكاتب الصحف العربية بالقاهرة.

٢-٢-٢ منطقة الخليفة

نظرة وصفية لمنطقة الخليفة مقارنة بمنطقة مدينة نصر

بالرجوع إلى آخر تعداد أتيح للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦[٢٠] وجد أن منطقة الخليفة تحتل المرتبة الرابعة عشرة من حيث عدد السكان بالقاهرة وهى بذلك تلى منطقة مدينة نصر فى المرتبة التصنيفية فقط ولكنها تضم أيضا ٢,٧٪ من سكان القاهرة وهى ذات النسبة الموجودة فى منطقة مدينة نصر غير أن الكثافة السكانية تصل إلى ١٩٠٥٨ فرد/كم٢ وبذلك فهى أكثر ارتفاعاً منها فى مدينة نصر (١٢٩٤٠ فرد/كم٢). ولقد أشير فى جدول (١٧) بمنشور التعداد إلى أن

المساكن المؤجرة تمثل أعلى نسبة (٥٨,١٪) عكس الحال فى مدينة نصر التى تمثل المساكن المؤجرة ٢١,٣٪ فقط، أما الشقق التمليك فتقع فى المرتبة الثانية حيث تمثل ٢٥٪ من إجمالى المساكن وهى تنخفض قليلاً عن شقق التمليك التى تمثل ٢٦,٩٪ من شقق مدينة نصر.

والاختلاف الحقيقى فى الوضع بين منطقة الخليفة ومدينة نصر أن الشقق التى لم تتم حيازتها تمثل نسبة ضئيلة فى الخليفة (٧,٢٪) مقارنة بالنسبة المرتفعة فى مدينة نصر (٤٢,٤٪). ولاغرو أن ذلك يبدو طبيعياً حيث إن الزحف السكنى خاصة بين الفئات القادرة ينسحب من المناطق المحرومة الى مدينة نصر كمنطقة جديدة وواعدة. حتى وإن كان ذلك فى شكل بناء عمارات جديدة وادخارها للبيع المستقبلى للحصول على عوائد أكثر ارتفاعاً. أما الشقق الممتلكة بالفعل فتبلغ فى الخليفة ٤,١٪ (مقابل ٥,٦٪ فى مدينة نصر) ولكن يلاحظ بالمشاهدة المتجولة أن طبيعة المساكن والمبانى فى منطقة الخليفة تتميز بالقدم وبالتهالك ويتواجد كثير منها فى منطقة المقابر. ومن خلال ذلك التصور العام للمنطقة نبدأ فى عرض الحالات التى تمت مقابلتها.

وما من شك فى أن منطقة الخليفة تختلف فى طبيعتها عن منطقة مدينة نصر حيث تنتشر الأسواق الشاملة للخضروات والفواكة والأدوات المنزلية والسجاد والكليم وغير ذلك من سلع متنوعة. وتعمل تلك الأسواق طوال النهار وبعضها يظل الى جزء متأخر من الليل، كما أن تلك المنطقة تتكدس دائماً بالمارة وتمتلىء بشبكة واسعة من خطوط المواصلات وسيارات السرفيس التى تصل المنطقة بجميع المناطق الأخرى فى القاهرة. كما لوحظ أن أسلوب المعيشة فى الخليفة يختلف إلى حد بعيد عنه فى مدينة نصر، ففى الخليفة تتناثر المقابر فى مناطق كثيرة مثل الإمام الشافعى والتونسى والبساتين، وتوجد فيها مساجد شهيرة تجتذب الرواد من كل دأب مثل مسجدى السيدة نفيسة والسيدة سكينة، كما أنها تجاور طولون والخضيرى من اليمين، والقلعة من ناحية اليسار وكلها تتميز ببقاع سياحية تنتظر من يوليها مزيدا من الرعاية حتى تصبح مناطق جذب سياحى - وكل هذا يصاحبه تكدس بشرى من السكان والمارة والزوار فيساهم ذلك مع الأسواق المزدحمة فى إتاحة سوق طبيعى هام لتسويق المنتجات المنزلية المختلفة. كما تنتشر فى المنطقة الأسر الفقيرة التى تعيش تحت خط الفقر، وتتميز غالبية المبانى بقدمها وتهالكها واقتراب نهاية أجلها مما يعنى أن المنزل الإنتاجى فى تلك المنطقة منزل عجوز فى الغالب وعمره الافتراضى أقل بكثير من المنزل الإنتاجى فى مدينة نصر ذات المبانى السكنية الحديثة نتيجة حداثة عمر منطقة مدينة نصر مقارنة بعمر منطقة الخليفة.

الواقع أن المناخ العام للمنطقة يوحى بأن الإنتاج المنزلى سيكون منتشراً فى تلك المنطقة. ولكن بأنواع بسيطة وموجهة للعامة من الشعب وبالأخص الفقراء منهم وتوقعنا منذ بداية الجولة أن نحصل على بيانات مختلفة الى حد ما عن تلك التى تم تحصيلها من منطقة مدينة نصر.

منهجية البحث

وفقاً لمنهجية البحث واسلوب اختيار الحالات محل الدراسة التى سبق توضيحها فيما سبق، فقد تمت الاستعانة بقائمة بالأحياء أو المشايخ الرئيسية فى منطقة الخليفة وتم الاقتراع على اختيار أول حى يبدأ التحرك من عنده فكان درب الحصر. ومن أول شقة يمين فى أول منزل يمين فى أول شارع يمين محطة الأتوبيس المقابلة لدرب الحصر بدأ العمل والتحرك بنفس الطريقة الموضحة فى الحالات المنزلية المسحوبة من منطقة مدينة نصر، وبطريقة مماثلة ، فإن الحالات المنزلية فى منطقة الخليفة استهدف ان يكون عددها ثلاثين فرداً، ولقد تمت تغطية كل الحالات من خلال ثمان شياخات هى درب الحصر والخليفة والسيدة عائشة والقادرية والإمام الشافعى والإمام الليثى ودرب غزية والمحجر.

وصف الحالات

كانت هناك ١٩ حالة تعيش فى أسرة ممتدة، وحالة واحدة تقطن بمفردها بينما تعيش بقية الحالات فى ظل أسرة نووية. وكانت الأفراد المنتجة والمهيمنة على العملية الانتاجية من أرباب البيت وذلك فى ٢٤ حالة ، وأم تعمل لمساعدة ابنها وأسرته المقيمة معهم، وكذلك شقيقة فى حالة اخرى والحالات الأربع الأخرى بنات يساعدن فى الإنفاق على الأسرة من خلال ماينتجن بداخل المنزل. ولقد وجدت ثلاث حالات فقط تعمل خارج المنزل (بخلاف عملها المنزلى) وكانت أنواع العمل موظف حكومى، واخصائية بصريات وخياطة فى مصنع ملابس جاهزة ومحاسبة فى بنك وعاملة فى مصنع بسكويتات (سابقاً).

وبالإضافة إلى الحالات النسائية الثلاثين تم العثور مصادفة على عشر حالات ذكرية أخرى تعمل داخل المنزل.

ولقد لوحظ أن المستوى التعليمى لمن يقومون بمثل تلك المنتجات منخفض مقارنة بالواقع فى مدينة نصر، فالأغلبية منهم (٢٠ حالة) أميون ويلحقهم ٤ حالات لم يتعدوا التعليم الابتدائى وأخرى تعليم إعدادى وخمس حالات دبلوم فوق المتوسط وكانت هناك حالة واحدة فقط حاصلة على

بكالوريوس تجارة. أما من العينة الإضافية من الرجال فكان منهم حالتان مؤهلات عليا وثلاثة مؤهلات متوسطة والباقون أميون.

دوافع العمل داخل المنزل:

أما فيما يتعلق بالعمل داخل المنزل فقد تعددت دوافعه فهو تسلية وزيادة دخل، وملاءمة المنزل لنوع النشاط الاقتصادى الجارى بداخله وعدم القدرة على الحركة، وعدم وجود محل، وقرار الأب أو الزوج ، أو أنه أكثر ملاءمة للمرأة، أو للجمع بين الاستذكار أو رعاية الأسرة من ناحية وبين تكسب الدخل المعيشى من ناحية ثانية، ولتعويض مشكلة ضيق محل العقارات بالاستعانة بمساحات إضافية داخل مسكن المعيشة لاستكمال مراحل الإنتاج المستهدفة، أو لأنه عادة منذ الصغر، أو لضمان العمل المستمر بدون بذل مجهود التنقل خارج المنزل أو لأنه أنسب لحالة الإعاقة التى يعانى منها المنتج.

وعلى جانب آخر، صرحت غالبية الحالات بعزوفهم عن العمل الخارجى لأسباب عديدة منها: قرار الزوج، نتيجة للأمية، عادات وتقاليد، عدم المقدرة على امتلاك محل، قرار الأب، مازال طالباً، لرعاية الأسرة، عدم وجود وقت، عدم الخبرة بأى نشاط خارجى، عدم وجود مؤهل مناسب للعمل الخارجى، كبر السن والمرض، تجنب التعرض للأنماط السيئة من الناس، الإعاقة البدنية. إلا أن الحالات العاملة بالخارج أيضا صرحت بحرصها على العمل الخارجى وكانت لهم دوافع متنوعة مثل ضمان دخل ومعاش ثابتين والاستثمار للمؤهل العلمى فى عمل يتناسب معه.

أنواع الأنشطة الاقتصادية داخل المنزل

وكان هناك اختلاف واضح فى كثير من المنتجات السائدة فى منطقة الخليفة عن تلك التى سبق أن تعرفنا عليها فى مدينة نصر. فقد كانت المنتجات تتمثل معظمها فى إنتاج وتجارة المواد الغذائية والمشروبات المتميزة والتى قلما تتوافر بحالتها المنزلية فى السوق الخارجى ومن أهمها العيش البيتى والمحمص (للفتة) والكسكسى والرقاق وفطائر القرافه (مثل القرص والشوريك) والمفتقة والترمس والفول المبلول والكشرى والمكرونة مع الصلصة والجيلاتى والفول والطعمية والمخللات البيتى مثل الباذنجان والكرنب والفلفل واللفت والجزر، ومشروبات العرقسوس والخروب والتمر هندى كما كانت هناك "دلالة أغذية" تبيع المواد الغذائية الأساسية من أرز وسكر ودقيق ومكرونة وزيت وما شابهها بالقسط. وإلى جانب ذلك كانت هناك بائعة للخضار أمام باب منزلها وكانت تجهز جزءاً من

الخضروات وتنظفه فى بيتها لتبيعه نظيفاً ومقشراً بسعر أعلى (وذلك مثل تقشير الثوم وتقشير البسلة وتقوير المحشى). ومن الحرف المنزلية الأخرى صناعة السجاد والكليم اليدوى والعقود والأساور اليدوية البسيطة وإجراء عمليات التشطيب والتغليف (عمليات ماقبل البيع مباشرة) فى صناعات التريكو، وأخرى كانت تقوم بقص عدسات النظارات وتركيبها فى الشنابر وآخر يقوم بانتاج دوائر كهربية وأدوات كهربية منزلية بسيطة، كما كان هناك تركيب وتوليف للعطور والبخور وتعبئتها فى عبوات معدة للمنتج النهائى، كما استخدم المنزل أيضا لانتاج مصنوعات من الخوص والقش ولعب الأطفال والطراطير من الكرتون المقوى وبعض الأسلاك واللاصقات البسيطة، وفى بعض الأحيان استخدم المنزل كمخزن لمنتجات بلاستيكية منزلية لبيعها فى شكل مقايضة بأشياء أخرى منزلية مستعملة (ساكسونيا) أو مخزن لملابس حريمى وأطفال ورجالى تقوم دلالة الملابس ببيعها بالتقسيط لمن يريد سواء داخل منزلها أو من خلال ترددها هى على بيوت المعارف المعتادين على التعامل معها. وكذلك تخزن الحالة [٢١] فى منزلها بعض البسكويتات وحلوى الأطفال والمناديل لتبيع جزءاً منها أو كلها على قطعة قماش قريبة من منزلها. وإلى جانب هذا وجدت المهنة النسائية المعتادة فى كل مكان وهى الخياطة وإصلاح الملابس القديمة "قلبها" وإنتاج الملابس الجاهزة.

مكان ممارسة النشاط داخل المنزل

وبطبيعة الحال فقد كانت المنتجات الغذائية تتم داخل المطبخ وباستخدام خامات هى عادة موجودة فى المنزل أو فى المجال المحيط مثل الدقيق والسكر والعرقسوس.. الخ، كما صرحت العديد من الحالات أن الإنتاج يمكن أن يتم فى أى مكان،أو فى مجرد ركن بالغرفة، أو فى غرفة المعيشة أو فى غرفة النوم، بينما ذكر بائع الجيلاتى أنه يستخدم الصالة وأمام باب المنزل وقت الإنتاج فقط، وذكر تاجر التريكو أنه يستخدم كل المنزل فى التخزين أو فى أنشطة اعداد مرحلة ماقبل البيع لأن كل من بالمنزل يعملون معه كل فى حجرته، كما كانت هناك "صندرة" تستخدم للتخزين طويل الأجل للمنتجات النهائية غير المباعة وبعض مستلزمات انتاجها من خيوط تريكو وخلاف ذلك.

الخامات المستخدمة

ومن الواضح أن مستلزمات الإنتاج أشياء معتادة لأى ربة منزل وحتى فى المنتجات غير الغذائية فعادة مايتطلب أدوات بسيطة مثل نول (نساج) وخيوط، أو ماكينة خياطة أو ماكينة قص

وتركيب العدسات، وكلها سهل الحصول عليها فى المناطق المحيطة التى تعتبر مراكز جملة مثل الحسين والعتبه والموسكى، كما كانت باثعة البسكويتات وحلوى الأطفال والمناديل تحصل عليها من مورد أكبر وتبيعها نظير عمولة ،وصانعى اللعب الكرتون صرحوا بأنهم يجمعون معظم المستلزمات من أكوام القمامة الملقاه على الطريق، وأحيانا يأخذونها من بعض أصحاب المحال الكبرى كصدقة أو نظير قروش زهيدة.

مصادر التمويل

وعن مصادر التمويل فغالبيتها يتم ذاتياً وأحياناً يساهم العميل بالدفع مقدماً وأحياناً يساهم أهل الخير فى ذلك بتقديم إعانات مالية دورية أو بقشيش يزيد عن الأسعار المعلنة، وتتميز المشاريع الإنتاجية هنا بأنها تسويقية ولكن بطرق مختلفة بالتجول أو حسب الطلب بعربة يد ثابتة أو بالتقسيط إلى آخر تلك الأشكال التقليدية البسيطة.

فترة مزاولة النشاط

وتتميز فترة مزاولة النشاط فى منطقة الخليفة بالطول النسبى مقارنة بمدينة نصر حيث وصل الحد الأقصى لتلك الفترة ٥٠ سنة وكذلك تستمر أنشطة بعض الحالات الأخرى إلى ٤٠ سنة و٣٩ سنة و٣٥ سنة و٢٨ سنة.. وذلك يدل على تأصل تلك الأنشطة واعتبارها مهنة حياة بالنسبة لمقدمها، بينما نجد حالات حديثة العهد بالإنتاج (٩ أشهر وعام مثلاً) مما يدل على استمرار حركة الإقبال على الإنتاج داخل المنزل والدخول للعمل فى مجاله حتى فى الوقت الحالى.

أسباب اختيار نوع النشاط المنزلى

ومن العوامل التى صرح المنتجون أنها شجعتهم على صنع المنتج أنه لا وجود له فى السوق الخارجى (مثل الخبز البيتى) أو أنه يفيد طبقة العاملات (تنظيف الخضروات) أو أن المنتج يتقن الصنعة منذ الصغر أو أنها مهنة مربحة أو سهلة أو متوارثة، أو تتعلق بالعمل الأصلى، أو هواية، أو تتناسب مع سن المنتجة وقدرتها.

معيار تمييز النشاط الاقتصادى المنزلى

صرحت جميع الحالات بأن أهم ما يميز نشاطها أنه يبدأ من المنزل وكثيراً ما يكون المنزل منفذاً

رئيسياً للتسويق أيضاً - كما ذكرت ٢١ حالة بأن نشاطها يقوم على مبدأ (معرفة) كل الأطراف الذين يزاولون النشاط الواحد حيث إنه يقوم على مبدأ (توارث المهنة) وعدم السماح لأطراف غريبة بالتعرف على "سر" تلك المهنة.

ولقد اتضح من الحوارات أن ١٤ حالة لايساعدها أحد فى العمل - أما الحالات المتبقية فتقوم بمساعدة كل واحد أو ثلاثة من الأقارب أو الجيران فيما عدا حالة شارك فى العمل فيها جميع أفراد الأسرة. وكان بعض المساعدين فى النشاط لايحصلون على مقابل، وآخرون يحصلون على جزء من الإنتاج. وفى حالة اشتراك زوجين مناصفة فى العمل والعائد أيضاً.

الآثار المترتبة على تنفيذ النشاط المنزلى

ومن أهم الآثار التى يتمتع بها القائمون على النشاط المعنى - كما صرحت الحالات - أن ذلك النشاط كان يمثل مصدراً أساسياً لمعيشة الأسرة أو مساعداً بجانب معاش ضئيل لزوج متقاعد أو متوفى أو يتم الحصول عليه من الوحدة الاجتماعية بالخليفة والتابعة لوزارة الشئون الاجتماعية كما كانت من الآثار الأخرى الهامة تخفيض تكاليف المنتج النهائى بالمحل نتيجة القيام بمرحلة إنتاجية داخل المنزل بدلاً من الاستعانة بورش الآخرين ودفع مقابل لهذا، وصرح آخرون بأن نشاطهم أتاح لهم فرص تكوين مدخرات والدخول فى علاقات اجتماعية مثمرة أو أن ذلك يصاحبه سعادة متبادلة بين المتعاملين فى الإنتاج وزيادة روابط الأسرة الواحدة التى تتشارك فى الإنتاج تحت مظلة مصير واحد.

تقبل الحالات لممارسة النشاط داخل المنزل

كانت هناك مشاعر متضاربة تجاه ممارسة النشاط الاقتصادى داخل المنزل ليس فقط بين الأفراد ولكنه فى ذات التصريحات التى كان يدليها الفرد الواحد فى ذلك الأمر - فبعض المتعلمين وغالبية الأميين والفقراء يرون أن استخدام المنزل للتكسب هو من قبيل الأمر (الواقع) ، بينما صرحت سبع حالات بحبهم الشديد لنشاطهم المنزلى لأنه أكثر ربحية أو لأنه تخليد لجدودهم أصحاب الجذور الأصلية للمهنة ومن الطريف أن الحالات الغالبة هنا (٥ حالات) كانت من الحاصلين على شهادات متوسطة أو جامعية أو أعلى. هذا، بينما صدرت بعض التصريحات المتضاربة من الفئة الأولى (السابق الإشارة إليها أولاً) بأنهم يحبون مهنتهم ولكنهم يتمنون فرصة العمل الحكومى الآمن لدخله الثابت ولمعاشه المضمون فى حالة العجز والشيخوخة.

مدى ارتباط النشاط المنزلى بالنوع

وفيما يتعلق بارتباط المنتج بالجنس فقد ذكرت تسع حالات أنه نسائى لطبيعته (مثل إعداد الخبز البيتى وتنظيف الخضروات وصناعة الاكسسوارات الحريمى) بينما صرح ٤ حالات أن الإنتاج (رجالى) بالدرجة الأولى والأساسية وذكرت الحالات الثلاثة عشرة حالة الأخرى أن الإنتاج يمكن أن يقوم به أى من الجنسين - وهناك من علق بقوله إن النساء يمكن أن ينتجن (مثلما فى حالة المكرونة والكشرى) ولكن التسويق يفضل أن يقوم به الرجال وذلك لأن المستهلكين عادة مايضمون فئات إجرامية أو مشبوهه ولايصح أن تتعامل معهم النساء.

مدى ارتباط النشاط المنزلى بالتعليم

ولقد صرحت ثلاث حالات فقط بوجود صلة بين ماحصلوا عليه من تعليم وبين النشاط الذى يمارسونه مثل الحاصلة على دبلوم البصريات التى تعمل بتقطيع وتركيب العدسات وذلك الذى حصل على دبلوم فنى ويقوم بعمل دوائر كهربية. غير أن غالبية الحالات صرحت بأن النشاط الذى تتم ممارسته لا يتطلب مؤهلا أو تعليماً محدداً فى ذاته.

استمرارية النشاط فى المستقبل

على الرغم من أن غالبية الحالات تنوى الاستمرارية فى نشاطها، إلا أن الحالة الثامنة ترى أن ماتنتجه من مشروب العرقسوس مشروع غير ناجح لأنها تبيعه بجوار المنزل ولا أحد من جيران الحارة الضيقة يتحمسون لشربه حيث تعرف كل ربة منزل كيف تصنعه مع عدم قدرتها على التحرك بطفلتها الوليدة أو ترك زوجها فاقد البصر والذى يعانى من أمراض خطيرة عديدة، وأضافت أنها نفسها مريضة للغاية ومن ثم فهى ستتوقف عن ذلك اكتفاء بما تحصل عليه من معاش وزارة الشئون الاجتماعية ومساعدة أهل الخير. وقيدت ثلاث حالات الاستمرارية فى النشاط بشروط معينة وهى حتى يتم الزواج أو حتى تنتهى فترة الدراسة ، أو طالما هناك وقت فراغ.

تسويق المنتجات والخدمات المنزلية

وتتميز منافذ تصريف المنتجات المنزلية فى منطقة الخليفة بصبغة وبطبيعة خاصة حيث يكون التسويق عادة داخل المنزل أو بالتردد على منازل الزبائن أو امام المساجد ومناطق التجمعات البشرية أو أمام باب المنزل. ووسيلة التسويق فى الغالب طاولة صغيرة أو عربة يد خشبية بعجل ثابتة فى

مكان قريب من العملاء أو متجولة وكذلك يمكن فرش أى قطعة قماش بالية ووضع المبيعات عليها. وبالإضافة إليها توجد منافذ قليلة تقليدية مثل محل الأسرة للنظارات أو المحلات المتخصصة ، فى بيع المنتجات الكهربية أو المصنع الذى تعمل به المنتجة خارج منزلها.

ومن ثم ، فإن الآخرين يتعرفون على المنتجات المعنية من خلال المارة على الطريق أو من خلال تردد المنتج على منازل ومحلات الآخرين أو من خلال البيع المتجول وذلك بالإضافة إلى المصادر التقليدية التى تتمثل فى الجيران والمعارف. والمنتجون يتعرفون على منافذ البيع تلقائياً من خلال التواجد فى الطرق وتتبع حركة البيع والشراء من خلاله، وكذا من خلال خبرات الآخرين أو أماكن العمل الخارجية للمنتجين ومن خلال تجربة أماكن عديدة والتجول بالمبيعات فى مناطق مختلفة.

أما عن سبب الإقبال على المنتجات المسوقة فى منطقة الخليفة فيختلف باختلاف نوع المنتج، فالخبز البيتى خاصة المحمص غير متاح فى الأفران العادية، والخضار المجهز هام للعاملات اللاتى لن يجدنه فى الأسواق المعتادة، وبعض المنتجات تتميز بأنها يدوية ورخيصة ويحبها الأطفال كما ذكر أن الناس اعتادت على الفول والطعمية والمخللات المباعة فى خلال أوقات العمل الرسمية ويشعرون بمتعة الأكل مجتمعين حول عربة البيع وذكر بائع الكشرى أنها أكلة مفيدة ورخيصة وسريعة. وذلك أن بعض المنتجات الأخرى مثل الكسكسى لا وجود لمثيلها فى الخارج والبعض ذكر أن منتجاته ترضى كل الأذواق والدلالات ذكرن أن مهنتهن ناجحة لأن الأقساط تناسب أحوال سكان المنطقة - ومعظمهم فقراء، ومنتج العطور يرى أنها تتميز بخلوها من الكحول وذلك يفضله الكثيرون خاصة المتدينين، والترمس مطلوب للتسلية أثناء المشى ويمكن أن يكون وسيلة للشرب من القلل الملحقة بالترمس فى عربة البيع.

وعادة مايتم التسويق - كما سبق التوضيح - فى أسواق المنطقة أو داخل المنزل أو على الطريق العام فى أماكن التكدس البشرى وأماكن العمل ومواقف الأتوبيسات ووسائل الانتقال الأخرى. وجميع المنتجات تسوق فى مقابل مادى لكن فى بعضها يضاف أيضاً جزء من ذات الإنتاج أو من الخامات المستخدمة فى إنتاجه وأحياناً يستفيد المنتج أيضاً بالحصول على مساعدات عينية من مستلزمات الإنتاج من قبل المستهلكين، كما يحصل البعض على صدقات تقديراً لحالة المنتج السيئة مادياً كما يبدو من مظهره ومن نوع ما يقوم بتسويقه (مثل الحال فى تسويق اللعب الكرتون).

ومن صعوبات التسويق، شكت غالبية الحالات من مطاردات البلدية وعمليات النصب من المحلات العميلة ومماطلة البعض فى الدفع وكثرة الفصال حتى فى شراء الترمس، وصعوبة التنقل بالمنتجات نتيجة الإعاقة والمرض كما ذكرت أنواع أخرى تقليدية من المشاكل مثل قلة الربح وموسمية الطلب وعدم تقدير زبائن الخياطات لظروفهن الشخصية والبشرية. ولقد صرحت ثلاث حالات بأن المهنة الحالية تموت بموت صاحبها وأنها آخذة فى الانقراض نتيجة اتجاه الأبناء إلى التعليم والامتهان بحرف أخرى ونتيجة وجود صناعات متطورة تتم داخل مصانع متخصصة، وكان ذلك يتعلق ببعض المصنوعات البلاستكية والألعاب البسيطة والمنتجات التى تباع من خلال الدلالة.

ومن اقتراحات الحالات لتحسين حالة تسويق منتجاتهن المنزلية ضرورة توقف البلدية عن مطاردة البائعين المتجولين حيث لايمتلكون أى مورد رزق بديل، كما يرى البعض أن تنويع منافذ العرض يفيد فى تقليل المخاطر، واقترحت اخصائية البصريات زيادة الأيدى العاملة فى المجال لتطوير المهنة والاستغناء عن الخبرات الأجنبية - بينما صرحت حالة كانت تبيع عرقسوس أنها قررت التوقف عن النشاط لتيسر الحصول على معونات وتبرعات أكثر قيمة من مصادر (الخير) المختلفة.. وبمعنى آخر فقد فضلت التسول المربح عن بذل مجهود فى نشاط لايدر سوى القليل!!

الفصل الثالث : الأهمية الاقتصادية للأنشطة والعمالة النسائية المنزلية فى الحضر وبعض المقترحات للنهوض بها

من خلال استعراض بعض مشكلات القرن الحادى والعشرين، اهتمت إحدى الدراسات (٢٢) بتوضيح أهمية الأسرة ودورها الاقتصادى حيث أوضحت أنها بمثابة نواة للإنتاج، كما أنها تمثل ايضاً نواه للاستهلاك. وفى معرض حديثها عن دور المرأة داخل النظام الأسرى فى الدول النامية، ذكر أنه مازال يتركز بصفة أساسية على " عملية انتاج أجيال جديدة" وأن المرأة فى الدول المتقدمة لايبقى لها سوى الحصول على حقوقها الاقتصادية متساوية تماماً مع مايحصل عليه الرجل، بينما تفتقد المرأة فى الدول النامية ذلك النوع من الحقوق بالإضافة إلى حقوقها المدنية والاجتماعية المسلوبة!!

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية للتنمية، أشارت إحدى الدراسات إلى أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تؤدى إلى زيادة الدخل "وميكنة" الأعمال المنزلية، ذلك الذى (يحرر) المرأة من " الاضطرار إلى البقاء داخل المنزل، فتكون لها حرية الاختيار بين البقاء فيه أو العمل خارجه (٢٣).

وتستمر الأبحاث والدراسات المهتمة بالمرأة للتحدث عن المرأة والمنزل وكأنهما متغيران تجمعهما علاقة عكسية مثلما يعتقد أن ذلك يحدث فى العلاقة بين المرأة والرجل خاصة داخل المنزل والواقع الذى شاهدناه عبر الفصلين السابقين يؤكد - على عكس مايعتقد الكثيرون - على أن المنزل السكنى يمكن أن يتضمن أبعاداً إيجابية إضافية يستفيد منها أفراد الأسرة والمجتمع بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة.

فالمرأة يمكن أن تتمتع بصفة القيادة خاصة إذا مانجحت فى ترسيخ دورها الاستثمارى فى ذلك المكان. ويقصد بالدور الاستثمارى هنا مدى قدرتها على تنمية المهارات والخبرات المختلفة لأفراد أسرتها وعلى تعليمهم كيف يستغلون وقتهم داخل المنزل استغلالاً مفيداً لهم ولأفراد أسرتهم.

ويمكن أن تصبح المرأة منتجة داخل منزلها إذا استطاعت استغلال محل السكن فى القيام بنشاط انتاجى يمكن أن يعود عليها وعلى الأسرة بمنافع مختلفة مادية ومعنوية وبما يتحقق معه تعظيم لرفاهية الأسرة وتحسين لنوعية معيشتها مع رفع المستويين الدخلى والتعليمى للأسرة والذى يمكن أن يشع بآثاره الإيجابية على المجتمع ككل.

وبناء على ماسبق فإن المنزل يمكن أن يستحيل إلى خلية انتاجية وتدريبية ومنفذاً للتسويق، بل ونادى اجتماعى يتعارف من خلاله جميع الأطراف المتعاملة.

وبالرجوع إلى ماورد بالدراسة سابقاً لوحظ أن هناك كثيراً من النساء يلعبن ذلك الدور الانتاجى داخل منازلهن، غير أنه يعانى من التجاهل وعدم التقدير نتيجة لتداخله مع الواجبات المنزلية الروتينية الأخرى (التى يمكن أن تعد فى حد ذاتها عملاً منتجاً ولو أن ذلك يخرج عن نطاق الدراسة الحالية).

وانطلاقاً مما سبق، نقدم فى هذا الفصل إحدى المحاولات الرائدة لإبراز الدور الاقتصادى الذى تقوم به المرأة داخل منزلها وآثاره التنموية عليها بدرجة خاصة، وعلى اسرتها بشكل أعم وعلى مجتمعها المحلى بعمومية أكثر وعلى المجتمع القومى ككل على وجه العموم. ونتيجة للندرة الكبيرة فى الدراسات التى تعرضت لذلك الموضوع، فسوف ينطلق تحليلنا من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج بالدراسة التطبيقية مع الاستعانة بأساليب الملاحظة المتعمقة والاستقراء والاستنباط لتوضيح الصورة المستهدفة وتقديمها كدليل مرشد إلى من يهمه الأمر.

٣-١ الدور الاقتصادى النسائى داخل المنزل من خلال النتائج المستقاه:

يتضح مما سبق عرضه، أن المنزل يمكن أن يتضمن أبعاداً استثمارية واقتصادية أخرى، كما أن المرأة يمكن أن تلعب من خلال تواجدها بداخله دوراً اقتصادياً لايستهان به -وفيما يلى، نبدأ بعرض الصورة الفعلية للوضع الإجمالى المعنى.

البساطة، النمطية، العشوائية، عدم الانتظام:

دلت نتائج الدراسة الحالية على أن النشاط داخل المنزل يتصف عموماً بالبساطة المبالغ فيها والنمطية التى لاتتواكب مع ركب الحضارة الطائر عبر النظام العالمى الجديد حيث لوحظ أن معظم تلك الأنشطة تتعلق بمنتجات غذائية وبأعمال الحياكة والتريكو التى يقابلها منافس مارد من منتجات مثيلة لكن بأشكال أكثر ابتكاراً وبعروض أكثر اغراء وبأسعار أقل وذلك من خلال المؤسسات الاقتصادية الأخرى. كما أن هناك عشوائية فى العمل الانتاجى والتسويقى وعدم انتظام فعلى فى ممارسة النشاط وتقديم الخدمات والسلع لمن يحتاج اليها مما يهدد باانصراف العملاء ويدفعهم لتفضيل التعامل مع الجهات الخارجية منتظمة النشاط والتسويق.

استثمار وقت الفراغ وامتصاص العمالة:

وكان من أهم الآثار الاقتصادية الايجابية التى أوضحت الدراسة الحالية أنها يمكن أن تحقق من خلال ممارسة المرأة لنشاط اقتصادى منزلى، الاستثمار المنتج لوقت الفراغ، خلق أفراد منتجين داخل الأسرة واستثمار طاقاتهم (من خلال مساعدة المرأة فى نشاطها داخل المنزل) بشكل يؤدى إلى ابراز وتنمية قدرات ومهارات يمكن تدعيمها وتطويرها من خلال التعليم العام والمتخصص واعدادهم للتحمل الجاد للمسئولية وتخفيف نسب التبعية للغير فى مجالات العمل والانتاج والتكسب. وبالإضافة إلى ذلك فقد اتضح أن ممارستها لذلك النشاط يساعد - ولو بنسب محدودة - على امتصاص بعض العمالة الفائضة خاصة من بين الأقارب والمعارف. ذلك الذى يمكن أن يلقى بظلاله الإيجابية على تحسين مستوى الأسرة التى تمارس المرأة نشاطها بداخله، والأسر الأخرى التى يعمل أحد أفرادها فى النشاط المذكور.

العمالة النسائية المنزلية فى السجلات الرسمية:

أكدت الدراسة الحالية بالأدلة تجاهل إدراج العمالة المنزلية فى الحسابات القومية المتعلقة

بمساهمة المرأة فى قوة العمل، بل إن غالبية الدراسات (النادرة) التى تناولت عمالة المرأة (داخل المنزل) ركزت فقط على الأعمال الروتينية الموجهة للاحتياجات الاستهلاكية للاسرة فى محاولة لإبراز أهميتها الاقتصادية التى لاتنكر قيمتها الاقتصادية الفعالة، غير أن النشاط الاقتصادى النسائى داخل المنزل كان من المفروض أن يحدد وتبرز أهميته من باب أولى خاصة فى الدراسات الاقتصادية.

تعريف العمالة الاقتصادية المنزلية:

برغم غموض المفاهيم المحددة للعمالة المنزلية فى الدراسات المتخصصة، إلا أنه عثر على تعريف مقبول لذلك المصطلح فى دراسة أعدت حول الحياة اليومية للمرأة العاملة، حيث عرفت العمالة المنزلية - كمفهوم اقتصادى - على أنها (عمل يتم داخل المنزل بغرض انتاجى موجه للسوق بشكل أكبر من توجيهه لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة) وبعد ذلك تعريفاً مقبولاً للعمالة المذكورة خاصة أن المؤلفة أخذت فى الاعتبار أن العمالة المعنية يمكن أن تكون مدفوعة أو (غير مدفوعة) الأجر وبذلك يمكن استخدام ذلك التعريف من التمييز الواضح بين العمل الذى يتم داخل المنزل والعمل الذى يتم خارجه من ناحية، وبين العمل الذى يتم داخل المنزل بهدف اقتصادى وبين أى عمل منزلى روتينى آخر من ناحية ثانية. إلا أن الدراسة العملية أضافت معيارين هامين يتحتم ضمهما لتعريف النشاط والعمالة المعنيين وهما (المنزل) كمحل للنشاط وللعمالة، و(الأسرية) كعنصر رئيسى متميز للعمالة.

الوحدات السكنية/ الإنتاجية:

وبأخذ معيار (المنزل كمحل للإنتاج) فى الاعتبار وتقصى وضعه الفعلى، اتضح من الدراسة الحالية ضآلة نسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى غرض مزدوج (سكن وعمل معاً)، بل وحتى تلك الوحدات المستخدمة لغرض العمل فقط وكان ذلك على مستوى محافظات الجمهورية مما يدل على عدم الوعى العام - حتى بين أفراد المجتمع - على الأهمية الاقتصادية للمنزل السكنى وأهمية استثماره بشكل يتلاءم والظروف الراهنة التى تنطوى على زيادة مشكلة الفقر فى الحضر والريف معاً، وزيادة مشكلة البطالة خاصة بين النساء من ناحية وبين خريجى المدارس والجامعات من ناحية أخرى[٢٤]. وحتى الدراسات الأكاديمية تجاهلت فى كثير من الأحوال أن تدرس الوحدة السكنية كأداة استثمارية تنموية. وفى دراسة هندسية حول العمارات السكنية وعلاقتها بسلوك الفرد والمجتمع تم تعريف المسكن كسلعة (اقتصادية) من زاوية استخدام الوحدات السكنية والأراضى المخصصة للسكن

كسلع تجارية يستهدف منها الربح، ولم تفطن الدراسة إلى وجود بعد اقتصادى هام فى ذات الوحدة السكنية حتى بدون التجارة فيها بالبيع والشراء، وهو استثمارها كمشروع إنتاجى بجانب الاستفادة من منافعها السكنية المعتادة.

غير أن نتائج الدراسة التطبيقية للحالات أوضحت تزايد وعى (العامة) بأهمية المنزل كمكان للعمالة الاقتصادية وكان ذلك الوعى فطريا ويتأصل فى منطقة الخليفة بحكم المهن المتوارثة وإن كان استثمار المنزل يحدث بشكل أبسط للغاية من العمالة المنزلية التى وجدت فى منطقة مدينة نصر حيث عثر على أعمال منزلية أكثر تعقداً أو تميزاً واقتراباً من التطورات الراهنة.

الفصل الرابع:النشاط الاقتصادى والعمالة فى المناطق الشعبية مقارنة بالمناطق الراقية:

أوضحت الدراسة العملية الحالية أن الاسر الممتدة تظهر بشكل أوضح فى المناطق الشعبية (كما لوحظ فى منطقة الخليفة) عنها فى المناطق التى يغلب عليها تواجد الطبقات الموسرة (كما وجد فى منطقة مدينة نصر) وقد تفيد تلك الملحوظة فى توصلنا إلى نتيجة هامة وهى ارتفاع (حجم) العمالة المنزلية فى المناطق الشعبية حيث كانت النسبة الأكبر من العاملات داخل منازلهن يساعدهن فى عملهن ليس فقط أفراد أسرتهن النووية ولكن أيضاً افراد آخرون ممن يعيشون معهم فى ذات المسكن أو من الجيران أو المعارف. بينما فى مدينة نصر كانت غالبية العاملات داخل منازلهن ينجزن انشطتهن بمفردهن أو بالتعاون المقنن مع أخريات يعملن بذات النشاط ولكن فى وحدات سكنية أخرى منفصلة. وإجمالاً ، فقد لوحظ أن نسبة التشغيل للآخرين ترتفع فى المناطق الشعبية عنها فى المناطق الراقية.

وقد ترجع النتيجة السابقة ليس فقط لطبيعة الأسرة التى تقطن بالمسكن مزدوج الأغراض (سكنى انتاجى)، ولكن أيضاً لأن نشاطاً للمرأة داخل منزلها كان موجهاً كله للسوق بهدف الحصول على دخل نقدى فى المناطق الشعبية وكان يمثل مصدراً هاماً وأحياناً وحيداً لدخل الأسرة، بينما فى الأحياء الراقية كانت كثير من الحالات تقوم بنشاطها على سبيل الهواية أو تبادله فى سوق العلاقات العامة حيث تكون وحدة المبادلات هنا ليست نقدية ولكن مشاعر طيبة وقضاء مصالح وتقوية الروابط مع الغير وما شابهه من أغراض غير مادية أو ملموسة. ومن ثم، ففى مجال التشغيل والعمالة يمكن

أن نذكر أن العمالة النسائية المنزلية فى المناطق الشعبية أكبر حجماً فى حد ذاتها، وذات فعالية أكبر فى تشغيل الآخرين كعمالة مشاركة أو مساعدة لها بشكل مؤقت أو دائم. وديمومة العمالة المنزلية فى المناطق الشعبية أكثر تحققاً فى المناطق الشعبية لأنها أداة جوهرية (وغالباً وحيدة) لاكتساب الرزق، بينما فى المناطق الراقية نجد نوعين من العمالة إحداهما متذبذبة وفقاً لوقت الفراغ المتاح وللرغبة الشخصية، وإذا تحققت فلفترات قصيرة الأجل - بينما وجدت أنواع أخرى من العمالة الدائمة والتى تستعين بعدد قليل من العمالة المساعدة (عادة من أفراد الأسرة) والسبب فى استمرارية تلك العمالة يرجع إلى كونها مصدراً رسمياً لدخل الأسرة أو لأنها تنطوى على إبداعات وإنجازات متطورة وراقية ترضى طموحات القائمة بها وتصبح أداة للتفاخر أو للتواصل مع الفئات الراقية من المجتمع مثل العمل بالتأليف وباستخدام أجهزة الحاسب الآلى وحضانة الأطفال وإعطاء مجاميع ودروس تقوية وبحث المشاكل المتعلقة بالزواج وحل مشاكل المتزوجين.

ولقد لوحظ أن العاملة بمنزلها فى مدينة نصر أكثر طموحاً من نظيرتها فى منطقة الخليفة وأكثر استخداماً للنظريات الاقتصادية والعلمية حتى وإن لم تكن قد درستها بشكل مباشر، حيث تهدف كثيرات من الحالات محل الدراسة إلى (زيادة سرعة دورة رأس المال) ومحاولة (توسيع حجم المشروع) وتنويع الأنشطة التى تقوم بها من خلال نشاطها الذى يبدأ من المنزل، والحل المنطقى لتحقيق ذلك هو التعاون مع أخريات لهن نفس الاهتمام والهدف - وكأن ذلك نوع من التكامل (الاقتصادى) بهدف خلق (كتلة اقتصادية) من العاملات داخل منازلهن لزيادة المقدرة على مجابهة المنافسة الخطيرة من الأنشطة المثيلة التى تتم خارج المنزل وتتمتع عادة بوفورات الإنتاج بحجم كبير.

ولقد لوحظ وجود ذكاء اقتصادى فطرى لدى العاملات فى منطقة الخليفة أحياناً يفوق مهارة المعالجة الاقتصادية للمعاملات المتعلقة بأنشطة العاملات بالمنزل فى منطقة مدينة نصر. ولكن ظلت هناك مشكلة كبيرة تواجه العاملات بالمنطقة الشعبية وهى ضيق ذات اليد، مطاردات البلدية والأمية التى تعرقل قدرتهن على ترجمة مداركهن الاقتصادية التنموية بشكل سليم وفعال.

ونظراً للبساطة التى تتسم بها غالبية الأنشطة، النسائية المنزلية سواء فى الأحياء الشعبية أو الراقية التى تمت زيارتها، وكذا للتشابه فى كثير من أنواعها، فقد اتضح أن الجميع يستعين بذات المصادر للحصول على مواد خام ومستلزمات لانجاز الأنشطة المذكورة، وبالتالى كانت تكلفة المنتجات المثيلة واحدة تقريباً فى كل من المناطق الشعبية والراقية غير أن العاملات بالمناطق الراقية كن يمتعن

بالحصول على دخل أكبر من تسويق منتجاتهم نتيجة تمتع المنطقة التى يقمن فيها بمستويات دخلية مرتفعة مع مايصاحب ذلك من ارتفاع فى القوى الشرائية وارتفاع فى الميل للاستهلاك وفقاً للنظريات الاقتصادية المعروفة أما فى المناطق الشعبية فعادة ما تنخفض الدخول وبالتالى فالقوى الشرائية تكون منخفضة وكذلك ينخفض الميل للاستهلاك خاصة من السلع ذات المرونة المرتفعة مثل التحف والأعمال الفنية والكروشيه والملابس الجاهزة. وبطبيعة الحال، يصعب على العاملة فى المناطق الشعبية تسويق خدماتها ومنتجاتها فى المناطق الراقية لطبيعة السوق الذى يتميز به النشاط المنزلى والذى يتسم بغلبة اقترابه من مناطق النشاط والإنتاج. ويصبح فروع مشروع الأسر المنتجة ومعارضه هو المنفذ الأساسى لأولئك العاملات بالمناطق الشعبية، غير أن غالبية الحالات أعلنت إعراضهن عن التعامل مع ذلك المشروع لصعوبة شروطه ولعدم جديته فى منح خدماته، ولعدم انتظام تقديم خدماته التسويقية أيضاً، غير أن المناطق الشعبية - على جانب آخر - تتمتع بنوع آخر من الأسواق التى يمكن أن تضمن للعاملة دخلاً كبيراً من تسويق نشاطها ويتمثل فى الأسواق الشعبية للمنطقة ومواقف المواصلات المحيطة، حيث يتواجد التكدس البشرى الذى يمكن أن يصحبه زيادة فى الطلب الفعلى.

٣-٢ بعض التوصيات والمقترحات للنهوض بالنشاط الاقتصادى والعمالة - خاصة النسائية - فيه

مما سبق، يتضح أن تجاهل الاحصاءات الرسمية للنشاط الاقتصادى النسائى داخل المنزل لايرجع إلى إهمال متعمد منه بقدر ما يفسره التضاؤل النسبى لذلك النشاط خاصة فى حضر مصر. ذلك التضاؤل بدوره يمكن أن يستدل عليه بضآلة نسبة الوحدات السكنية المخصصة لممارسة أنشطة اقتصادية أخرى فى جميع المناطق الحضرية بمصر - وإذا ما أخذ فى الاعتبار ما توصلنا إليه من خلال الدراسة التطبيقية من وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من الرجال تعمل أيضاً فى أنشطة اقتصادية داخل المنزل، فإن ذلك يزيد من احتمال ضآلة نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى داخل المنزل. ويزيد من غموض ذلك الوضع وصعوبة اعطائه حقوق التقدير الاقتصادى والعلمى تلك العشوائية التى يقوم عليها النشاط النسائى المنزلى، وعدم الاستقرار فى مجال العمل به، بل وعدم اعتباره مصدراً جوهرياً أو وحيداً للدخل فى كثير من الحالات والنظر إليه كهواية وكوسيلة لإرضاء طموحات أو أغراض معنوية أكثر منه كوسيلة للمعيشة، وللتكسب الجاد حيث تتضح تلك السمة بشكل أوضح فى المناطق الراقية. وحتى العمالة المساعدة التى يمكن اجتذابها داخل النشاط المذكور فهى عادة ما تتم فى أضيق الحدود، ومن خلال أفراد الأسرة النووية أو الممتدة، ومن المعارف أو الجيران المقربين جداً.. كانت تلك

النتائج المبنية على واقع فعلى راهن.

غير أن توجيه نظرة ثاقبة إلى الآثار والمشاكل المصاحبة للتغيرات الراهنة والمستقبلية المحتم حدوثها فى مصر وفى جميع البلدان النامية نتيجة لتنامى شبح النظام العالمى الجديد واجتياح أعاصير المنافسة الشرسة وغير المتكافئة مع الدول المتقدمة لكل بلدان العالم إن عاجلاً أو آجلاً، يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر فى الإمكانيات الفعلية المتاحة فى مصر ومحاولة سرعة استخدامها أفضل استخدام واستثمار كل مايملكه أى مواطن - مهما كان ضئيلاً - بشكل يمكنه على الأقل من البقاء بصمود وبدون تعثر نتيجة لقوة الأعاصير القادمة تواً. ومن أهم مايمتلكه البشر الآن هو المسكن الذى يعيشون فيه، ومن أكثر الأنشطة التى يمكن أن تتاح للمرأة القيام بها فى ظل الظروف الراهنة والمستقبلية المذكورة تلك التى يمكن أن تقوم بها امرأة من خلال المنزل - غير أن القيام بتلك الأنشطة المنزلية بفاعلية وبشكل يمكن أن يتلاءم وظروف العصر واحتياجاته يتطلب الالتزام ببعض الضوابط والعناصر المقننة والمنظمة للنشاط المذكور من أهمها:

حتمية التخلص من (عشوائية) ممارسة النشاط واستخدام المعايير الملائمة. ومن الأمثلة على تلك المعايير التى يمكن أن تستخدمها العاملة لتقييم عملها وعمل من تستعين بهم ولتحقيق العدالة فى توزيع الأجور والحوافز ما نورده بالمعادلتين الآتيتين[٢٥]:

$$\text{قياس انتاجية العاملة فى المنزل} = \frac{\text{عدد الوحدات المنتجة فى اليوم الواحد} \times \text{متوسط ايراد الوحدة}}{\text{عدد ساعات العمل فى ذلك اليوم}}$$

$$\text{قياس كفاءة الفرد العامل} = \frac{\text{عدد ساعات العمل الفعلية للعامل فى اليوم}}{\text{عدد ساعات العمل الاجمالية الداخلة فى ممارسة النشاط}}$$

كما يمكن للعاملة التحقق من جدوى ماتقوم به من نشاط بالاستعانة بالمعادلة الآتية:

$$\text{انتاجية العاملة} = \frac{\text{قيمة الناتج}}{\text{قيمة المستخدم من عنصر العمل}}$$

- نشر الوعى بأهمية العمل المنزلى ليس فقط للمرأة ولكن أيضاً لجميع أفراد الأسرة كنشاط استثمارى لوقت الفراغ وكمصدر فعال لتحسين المستوى المعيشى للأسرة وكحل ممكن ومتاح وفعال

لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتغيرات الراهنة وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والبرامج الموجهة إلى الأسرة.

- الاهتمام بتقنين وبتنظيم ذلك النشاط وزيادة نشره بين ذوى الحاجات الخاصة والمسنين والنساء خاصة من تحتاج أسرهن لرعايتهن.

- إعادة النظر فى المؤسسات الرسمية الموجهة لخدمة النشاط المنزلى والعاملين به والقيام بتعديل (جذرى وفورى) فى هياكلها وفى الخدمات المقدمة من خلالها كوسيلة رئيسية للنهوض بالنشاط الاقتصادى التنموى.

- التزام الدولة بتحسين أوضاع المنزل السكنية وحل أزمة الإسكان بكل الطرق الممكنة، وكذا إمداد الوحدات السكنية بكل المرافق والخدمات الضرورية للحياة وللعمل الاقتصادى بداخلها[٢٦]، فليس كل وحدة سكنية تصلح لاستثمارها كوحدة انتاجية، كما أن القصور فى الخدمات العامة والمرافق يمكن أن يعرقل النشاط النسائى المنزلى ويؤدى إلى عزوف المرأة عن العمل داخل المنزل وتفضيل العمل خارجه حيث المؤسسات والمنشآت الإنتاجية ذات الظروف الأفضل.

- كما يجب أن تهتم وزارة القوى العاملة بتقصى النشاط النسائى الفعلى فى مصر بدءاً من داخل المنزل وليس من خارجه كما يحدث عادة - فذلك يتيح فرصة رسم صورة واقعية عن المساهمة الفعلية للمرأة فى قوة العمل خارج و(داخل) المنزل - فكلاهما عمل!!

- توفير الحماية الشرطية للمنازل التى تعمل بها النساء، حيث إن تعاملهن مع الأغراب داخل منازلهن قد يعرضهن لمشاكل ولحوادث لايحمد عقباها.

- كما يجب على اساتذة الجامعات أن يلعبوا دورهم فى خلق الطالب المنتج وتدريبه على البدء الفعلى بنشاط اقتصادى استثمارى داخل منزله بالاستعانة بأمه أو مع تدريبها على ذلك النشاط وذلك أثناء فترة دراسته بالجامعة مع تكثيف ممارسة الطالب لذلك النشاط خلال العطلات الصيفية، وبث روح الاحترام لذلك النشاط ومنحه حقه من الرعاية والتخطيط.

- القيام بحملة بحثية شاملة يساهم فيها العلماء من جميع التخصصات لوضع دليل شامل مرشد لأنواع الأنشطة مختلفة المهارات والإمكانيات التى تمكن من يرغب القيام بها.

- مساهمة الجمعيات الخيرية فى تدعيم ذلك النشاط من خلال استقبال من يرغب بتدريبه ومنحه خدمات تمويلية وتسويقية، وبالقيام بزيارات منزلية للتوعية بأهمية ذلك النشاط كحل وكمخرج، وكوسيلة مستحدثة للمساهمة فى رفع مستويات معيشة الأسر والمجتمع، وفى رفع معدلات التنمية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

الهوامش

١- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: محمد خالد، ١٩٩٩، ص ١٤٢ بالإضافة إلى الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٧، ص ص ١٦-٣٠.

٢- أحمد حس ابراهيم ، ١٩٩٥ ، ص ٧.

٣- _____ ١٩٩٥، ص ص ٨-٢١.

٤- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى Valentine M.Moghadam, 92, p.101.

٥- على سبيل المثال ارجع إلى : Richard Anker& Martha Anker 97, Lourds Benaria 89;Dalwing Ray 92, عبد الفتاح العموصى ٩٣.

٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ٨٩، ص ٧٩.

٧- زينب صالح الأشوح، ٩٥ ، ص ١٧.

٨- سناء الخولى ،٨٥، ص ٩١.

٩- محمد سلامة، ٨٢ ، ص٤٨.

١٠- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى: محمد الجوهرى، ٨٨ ، ص ٢٤٩ ، و عبد الباسط محمد حسن، ٨٢ ، ص ص ٩٥ و ٩٦ .

١١- Elizabeth Jelin, 92, P.223-

١٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ٨٩ ، ص ص ٣٠-٣٢ و ٥٨-٨١.

١٣- أحمد حسن ابراهيم، ٩٥ ، ص ص ٧-٢١ .

١٤- جريدة الأهرام ، ١٩٩٧/٩/٢٦ ص٤ .

١٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يونيو ١٩٩٨.

١٦- زينب صالح الأشوح، ٩٤ ، ص ٩٥ .

١٧- Asaad Nadim et al, 80, Table 21, P.60.

١٨- مثال: زينب صالح الأشوح، ٩٥ ، فاروق عبد العظيم وآخرون، ٨٦ ، حسين عبدالحميد رشوان ٨٥ .

١٩- زينب صالح الأشوح، ٩٤ ، ص ٦٧.

٢٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٨٧ ، ص ص ٢١-٣٤.

٢١- يوسف شرارة ، ٩٧ ، ص ص ١١١-١١٣ .

٢٢- جلال أمين، ٩٥ ، ص ص ٤٧-٤٨ .

٢٣- من الأمثلة على الدراسات التى أوضحت الآثار السلبية لسياسات التحول الراهنة (والتى يمكن أن توحى لنا بأهمية إعطاء مزيد من الاهتمام للاستثمار الانتاجى للمنزل السكنى والاستعانة به للحل المؤقت أو قصير الأجل - على الأقل - لمثل تلك الآثار والمشكلات من فقر وتبعاته وبطالة وغيرهما (ارجع إلى : أحمد حسن ابراهيم، ٩٥، عزة سليمان، ٩٤، عاليه المهدى، ٩٦ ، كريمة كريم، ٩٦ ، Valentine M. Maghadam, 92, Dwight H. Perkins, 94.

٢٤- طارق والى ، ٩٤، ص ٦٢٧.

٢٥- لمزيد من التفاصيل ارجع كمثال الى المكتب التنفيذى لمجلس الوزراء والشئون الاجتماعية، ٩٥ ، ص ص ١٦-١٤٠ المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية، ٩٣، ص ٩٠.

٢٦- كمثال على الوحدات السكنية غير الصالحة لإنجاز الانشطة الاقتصادية بفاعلية بداخلها تلك التى تفتقد خدمات المياه مثلا، انظر للتعرف على المزيد إلى: Asaad Nadim & Others, 80